الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنـــــــــوان الـمذكـــــــرة:

تحرير التجارة العربية البينية في قطاع الخدمات

-الواقع والتحديات-

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- زحاف رونق

تحت إشراف الأستاذ:

- بلارو علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
ضياف علية	استاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بلارو علي	استاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
سلامة وفاء	استاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

صدق الله العظيم

المجادلة الآية:11

الإهداء

إلى من كانت نبراسا يضيء فكري بالنضج والتوجيه، التي حرمت نفسها واعطتني ... إلى نبع الحنان:

أمي الغالية.

إلى من غرس في نفسي روح المثابرة.... إلى من مدني بالأمل والقوة.... إلى من افتخر به:

أبي العزيز.

إلى توأم روحي ومؤنستي: أختي حنان.... إلى نجوم دربي اخوتي: شيماء، مصطفى، محمد صلاح الدين وألاء.

إلى اخواتي اللاتي لم تنجبهن امي وحبيبات قلبي: زينب، حسنة ودلال.

إلى من شجعني وشملني بالعطف: جدي العزيز.... إلى من منحتني الحنان والدعم: جدتي العزيزة.

إلى من قاسمتهن فرحي وحزني ومن كن معي في خطوات نجاحي: صديقاتي.

إلى جميع الاحباب والعائلة الذين قاسمتهم شطرا من حياتي.

رونق

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على إعطائه لنا الصبر والإرادة على إتمام هذا العمل المتواضع.

ونصلي ونسلم ونبارك على نبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

شكرا، كل الشكر لأستاذنا المشرف: "**بلارو علي**" الذي تفضل علي بجهده ووقته وأمدني بعزيز عمله وصادق توجيهاته ونصحه.

والى كل اساتذتنا الأفاضل.

واتقدم بشكري الى كل اساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

شكري الخالص أتقدم به الى كل من ساندني من قريب او بعيد من أجل اعداد هذه المذكرة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية؛ فقد أصبح واضحا أن قطاع الخدمات يحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية؛ كونه أحد القطاعات الرئيسية المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي؛ كما تأتي أهمية اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ضمن الخطط الهامة لدعم العمل العربي المشترك؛ وهو الأمر الذي يسهم في تنمية وتيسير تجارة الخدمات وتأثيرها على تجارة السلع كمدخلات وسيطة للتصنيع.

كما أكدت الأبحاث الحديثة التأثير الإيجابي لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في تعزيز قدراتها التصديرية والرفع من حجم التبادل التجاري بينها؛ وهو ما يساعد في تجاوز القيود والعقبات التي تشهدها حركة التجارة العربية البينية في قطاع الخدمات.

الكلمات المفتاحية: تجارة الخدمات، اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، الجاتس.

Abstract :

This study aims to shed light on the liberalization of trade in services among Arab countries. It has become clear that the services sector occupies a great importance in the économies of Arab countries. Being one of the main sectors participating in the GDP; The importance of the agreement to liberalize trade in services between Arab countries is also among the important plans to support joint Arab action. This contributes to the development and facilitation of trade in services and its impact on trade in goods as intermediate inputs for manufacturing; Recent research has also confirmed the positive impact of liberalizing trade in services between Arab countries in enhancing their export capabilities and increasing the volume of trade exchange between them. This helps in overcoming the restrictions and obstacles that the intra-Arab trade movement in the services sector.

Keywords : Trade in services, Agreement on the liberalization of trade in services between Arab countries, GATS.

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر والتقدير	**II**
الملخص	**III**
الفهرس	**V-IV**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
مقدمة عامة	**أ.ب.ج**
الفصل الأول: الإطار النظري لتجارة الخدمات	**5**
تمهيد	**6**
المبحث الأول: ماهية تجارة الخدمات	**7**
المطلب الأول: مفهوم الخدمة وأهم تصنيفاتها	**7**
الفرع الأول: الخدمة وأهميتها	**7**
الفرع الثاني: تصنيفات الخدمة	**10**
الفرع الثالث: خصائص الخدمة	**12**
المطلب الثاني: تطور مفهوم تجارة الخدمات وتحريرها ضمن اتفاقية الجاتس	**14**
الفرع الأول: تاريخ تجارة الخدمات وتعريفها	**14**
الفرع الثاني: منافع وعقبات تحرير تجارة الخدمات	**16**
الفرع الثالث: تحرير تجارة الخدمات ضمن اتفاقية الجاتس	**19**
المطلب الثالث: نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات	**22**
الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات	**22**
الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية في الخدمات	**23**
الفرع الثالث: خصائص التجارة الدولية في الخدمات	**24**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**26**
المطلب الأول: دراسة سابقة أولى(أطروحة)	**26**
المطلب الثاني: دراسة سابقة ثانية(مجلة)	**27**
المطلب الثالث: دراسة سابقة ثالثة(مؤتمر)	**27**
خلاصة الفصل الأول	**29**

الفصل الثاني: واقع وتحديات التجارة العربية في الخدمات	**30**
تمهيد	**31**
المبحث الأول: واقع تجارة الخدمات بين الدول العربية	**32**
المطلب الأول: الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات	**32**
الفرع الأول: نظرة عامة حول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية	**32**
الفرع الثاني: مضمون اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية	**33**
المطلب الثاني: التعاون العربي في مجال تجارة الخدمات	**38**
الفرع الأول: مبررات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية	**38**
الفرع الثاني: التجارة الدولية للخدمات بين الدول العربية	**39**
المطلب الثالث: مزايا التجارة العربية البينية في الخدمات	**45**
الفرع الأول: المكاسب المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات العربية	**45**
الفرع الثاني: اهم الاثار الإيجابية لتجارة الخدمات على اقتصادات الدول العربية	**46**
المبحث الثاني: تحديات تجارة الخدمات بين الدول العربية	**51**
المطلب الأول: اهم التحديات المرتبطة بتحرير التجارة العربية في الخدمات	**51**
المطلب الثاني: العوائق التي تواجه تنمية حركة التجارة العربية البينية في الخدمات	**53**
المطلب الثالث: سبل التغلب على تحديات التجارة العربية البينية في الخدمات	**56**
خلاصة الفصل	**59**
خاتمة عامة	**62-61**
قائمة المراجع	**67-64**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين السلع والخدمات	9
02	تجارة الخدمات لدول عربية خلال سنة 2018	39
03	أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية (2018–2019) بالمليار دولار	40
04	حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية في اجمالي تجارة الخدمات العالمية(2015–2019)	41
05	مرتبة بعض البلدان العربية في صادرات وواردات الخدمات التجارية(2018)	42–41
06	مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل(2018)	47–46
07	مساهمة التجارة في الخدمات في اجمالي الناتج المحلي(2015–2019)	49–48

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية(2019)	43
02	المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية(2015–2019)	44
03	هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية(2019)	44
04	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل لسنة 2018	47
05	نسبة مساهمة التجارة في الخدمات في اجمالي الناتج المحلي لسنة 2019	49

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

لقي موضوع الخدمات في العشريتين الماضيتين الكثير من الاهتمام من طرف الباحثين، لما يلعبه هذا القطاع في زيادة الناتج الداخلي الخام للدول، وقدرته الهائلة على خلق مناصب شغل دائمة، فقد أصبحت الخدمات في التجارة عنصرا رئيسيا في إتاحة الفرص التجارية وتزايدت أهميتها بتوسع الدور الذي تؤديه في العملية الإنتاجية، فلم يعد بالإمكان أن نتكلم عن تجارة السلع دون أن ننظر إلى تجارة الخدمات حيث أن كثيرا من الدول تحولت من الاقتصاد الصناعي أو الفلاحي إلى الاقتصاد الخدمي، إذ أصبح إمتلاك القدرة على تقديم الخدمات لايقل أهمية عن إمتلاك القدرة على تقديم السلع في السوق العالمية. من هنا بات تجاهل موضوع الخدمات أمرا مستحيلا في الوقت الراهن.

لقد أدركت الدول أهمية تجارة الخدمات وتنامي دورها في خلق الروابط مع بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعند النظر إلى الدول العربية وبعد أن اتجهت إلى بناء إقتصادياتها ورفع معدلات التنمية الاقتصادية بها ، فإنها لم تكن تعطي الاهتمام الكافي لتجارة الخدمات وتأمين مستلزمات تطورها ، مما جعلها تستورد الخدمات من الدول المتقدمة .وبالتالي كان لزاما على الدول العربية أن تتجه نحو الاهتمام بالتجارة في الخدمات فيما بينها لزيادة حجم التبادل التجاري بينها، والإهتمام أكثر بتجارة الخدمات لما تملكه من تأثير كبير في مجمل النشاط الاقتصادي للدول العربية، كل هذا ضمن إطار الإتفاقية العربية لتجارة الخدمات . ومما لا شك فيه أن تجارة الخدمات تشهد نموا سريعا في ظل التطور التكنولوجي المتسارع والذي ساهم في تقريب المسافات ليجعل التبادل التجاري أكثر انسيابية بين مختلف الدول العربية، وتخطي القيود والحواجز التي تشهدها حركة التجارة العربية البينية في قطاع الخدمات.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الاتية:

ما هو واقع التجارة العربية البينية في قطاع الخدمات وأهم التحديات التي تواجهها؟

كما تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1.ما لمقصود بتجارة الخدمات؟ وماهي أهميتها؟

2.ماهي مبررات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية؟

3.كيف ساهمت تجارة الخدمات بين الدول العربية في رفع معدلات التنمية الاقتصادية بها؟

فرضيات البحث:

قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1.تعرف تجارة الخدمات بأنها عبارة عن معاملات اقتصادية غير منظورة تتم بين مقيمين في دولة معينة وغير مقيمين كذلك، كما أنها تمثل شكلا من أشكال الثروة التي تدر دخلا اقتصاديا للدولة.

2.تم تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لتنمية التجارة فيما بينها وزيادة حجم الاستثمارات البينية في المجال الخدمي.

3.لا زالت الدول العربية بعيدة عن الاستفادة الحقيقية من الفرص التي توفرها تجارة الخدمات.

مبررات إختيارالموضوع:

هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع نذكر أهمها:

- ارتباط الموضوع باختصاص الباحث.

- لأهمية موضوع تجارة الخدمات في ظل التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.

أهداف البحث:

_ التعرف على الأساسيات والأطر النظرية لتجارة الخدمات العربية.

_ التعرف على نشأة الإتفافية العربية لتحرير تجارة الخدمات ومضمونها.

_ إبراز مدى مساهمة تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في دعم وبناء إقتصادياتها.

أهمية البحث:

_ تأتي أهمية البحث لإزدياد الاهتمام بقطاع الخدمات بين الدول العربية، حيث يحتل موضوع تجارة الخدمات أهمية بالغة في ظل التغيرات الراهنة في المجتمع الدولي وعصر العولمة، إضافة لكونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية ويزيد من فرص التشغيل رفع الإنتاجية، وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي في الدول العربية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

-الحدود المكانية: فإن الدراسة تخص واقع الدول العربية بالتركيز على تجارة الخدمات وأثرها على التنمية الاقتصادية.

-الحدود الزمنية: لقد تم اختيار الإطار الزمني لعام 2015م إلى عام 2019م نظرا لما تضمنه هذا الإطار من محطات وأحداث هامة أهمها إبرام الإتفاقية العربية لتحرير الخدمات.

منهج الدراسة:

قصد الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، واختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف المفاهيم حول التجارة العربية في الخدمات واستعنا بمختلف الإحصائيات قصد تحليل أثر تجارة الخدمات على التنمية الاقتصادية للدول العربية.

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في الجانب التطبيقي، فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بتجارة الخدمات بسبب التضارب الكبير للإحصاءات واختلاف مصادرها، الشيء الذي أخذ الكثير من وقتنا، واستدعى منا الدقة قصد انتقاء أفضل مانراه وأقرب من الصحة ولايناقض الواقع.

هيكل الدراسة:

للإلمام بكل جوانب الموضوع قسمنا بحثنا إلى فصلين:

خصص الفصل الأول إلى الإطار النظري لتجارة الخدمات وقسم إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول ماهية تجارة الخدمات، والمبحث الثاني خصص للدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد تم التركيز فيه على واقع وتحديات التجارة العربية البينية في قطاع الخدمات، وذلك في مبحثين أيضا، المبحث الأول درسنا فيه واقع تجارة الخدمات العربية، أما في المبحث الثاني فقد تم تسليط الضوء فيه على أهم التحديات والعوائق التي تواجه حركة التجارة العربية البينية في الخدمات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتجارة الخدمات

تمهيد:

لقد أصبح واضحا أن تجارة الخدمات تحتل أهمية متزايدة في الاقتصاد الدولي، حيث تعتبر الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات إضافة جديدة لإتفاقية جولة الأوروغواي، والتي ركزت على الإعتراف بالأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات واثرها على نمو الاقتصاد العالمي وتنميته كما اكدت الأبحاث الحديثة التأثير الإيجابي لتحرير تجارة الخدمات على الحياة الاقتصادية لمختلف الدول، فقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتحرير التجارة في الخدمات على المستوى الدولي والإقليمي حيث يشهد العالم ما يعرف بثورة الخدمات والتي تتميز بالتوسع السريع في الخدمات كثيفة المعرفة وبتزايد قابلية الخدمات للتبادل التجاري الدولي

وإلماما بهذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول الى ماهية تجارة الخدمات اما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لاستعراض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية تجارة الخدمات:

يعد قطاع الخدمات أحد أهم القطاعات الداعمة للنمو والتنمية، لما يمثله من بنية تحتية مؤثرة على كفاءة كافة الأنشطة الاقتصادية ولما له من أثر في توفير فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية، وفيما يلي استعراض لتعريف الخدمات وتحريرها بين الدول.

المطلب الأول: مفهوم الخدمة وأهم تصنيفاتها:

بما أن الخدمة تختلف عن السلعة من حيث خصائصها، يكون من الصعب إيجاد مفهوم محدد لها،

الفرع الأول: مفهوم الخدمة وأهميتها:

1) تعريف الخدمة:

نتيجة للدور الفعال الذي تلعبه الخدمات في تسهيل حياة الأفراد وعمل المنظمات، أصبح هناك توجها كبيرا نحو دراسة الخدمة وتحديد مفهومها وطبيعتها، ونتيجة لإختلاف وجهات النظر في تحديد مفهوم الخدمة، سنحاول تفحص عدد من هذه المفاهيم وفقا للإطار الزمني الذي وضعت فيه[1].

*إن (p32،Bull,1984) يجد بأن الخدمة عبارة عن الأنشطة والمنافع التي تعرض للبيع، أو يرتبط تقديمها بالسلع المباعة بذلك فإنه حدد الخدمة بأنها:

-أنشطة غير ملموسة (تقديم الاستشارة، القاء محاضرة...).

-منافع يدركها المستفيد بعد الحصول على الخدمة (خدمات التأمين، خدمات صحية، خدمات النقل...).

-يرتبط تقديمها بالسلع المباعة لأنها تقدم مع هذه السلع ويلعب تقديمها دورا أساسيا ومهما في تحقيق المنافع التي يرغب المستهلك الحصول عليها من خلال شراء السلعة (صيانة، ضمان، توفير أدوات اضافية...).

-وقد عرفت الخدمة كذلك بأنها أي فعل او أداء يقدمه أحد الأطراف الى طرف آخر، ويكون بالأساس ليس غير ملموس ولا ينجم عنه تملك شيء ما وانتاجه قد يكون أو لا يكون مقرونا بمنتج مادي.[2]

-وهناك تعريف ل (Gronroos(2000 يقول فيه أن الخدمة هي أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة ولكن ليس ضروريا أن تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك وموظفي الخدمة أو الموارد

[1] محمود الصميدعي، ردينة يوسف، **تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.2010 ص22

[2] علي توفيق الحاج، سمير حسين عودة، **تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان 2011 ص41.

المادية أو السلع أو الأنظمة والتي يتم تقديمها كحلول لمشاكل العميل. أما Kotler(2000) فقد عرفها على أنها نشاط أو انجاز أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف آخر، وتكون أساسا غير ملموسة ولا ينتج عنها أية ملكية، وأن انتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبطا بمنتج مادي ملموس أو لا يكون.[1]

-فالمقصود بالخدمات هو تلك الأنشطة المعروفة وغير الملموسة، والتي تعد الهدف الرئيس لأي تعامل مهم من أجل اشباع حاجات أو متطلبات العملاء. كما أن الخدمات تعتبر على أنها كل الأنشطة التي لا يمكن ضمها أو حصرها ضمن القطاعين الصناعي والزراعي بحيث تعتبر أنشطة خاصة بقطاع الخدمات

-كذلك هناك تعريف GreenWald حيث عرف الخدمات بأنها ذلك المكون من الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس ناتج المفردات غير المنظورة ولكن هذا التعريف اعتمد على خاصية غير ملموسة، هي أكثر خصائص الخدمات

شيوعا، وتلك الخاصية لا تعتبر كافية ودقيقة للتعريف وهناك أيضا تعريف Pearceعام 1981 أن الخدمات هي ما يتم استهلاكه عند نقطة انتاجها ولكن هذه الخاصية أيضا لا تنطبق على كثير من الخدمات.

-كما أن الجمعية الأمريكية للتسويق عرفت الخدمات بأنها عبارة عن أنشطة أو منافع تعرض للبيع وتقدم مرتبطة مع السلع المباعة.[2]

*وقد عرفت الخدمات في الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي كما يلي:

"يشمل تعبير الخدمات جميع الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية، ويقصد بها أي خدمة على أساس غير تجاري أو بدون منافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات"[3]

ويمكن تعريف الخدمات أيضا بأنها ليست كيانات منفصلة يمكن إقرار حقوق الملكية على أساسها، ولايمكن الإتجار بها بصورة منفصلة عن إنتاجها. فالخدمات نواتج متجانسة تنتج بناء على الطلب وتتألف بصورة نمطية من تغييرات في حالة وحدات الاستهلاك ناشئة عن أنشطة المنتجين بناء على طلب العملاء. ويجب أن تكون في وقت اكتمال إنتاجها قد قدمت إلى المستهلكين.[4]

---

[1] هاني حامد الضمور **تسويق الخدمات**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان ،2008 ص20.

[2] ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي، **التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي**، الطبعة الأولى، دار المناهج الأردن 2001 ص 19.

[3] سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات** "**الجاتس**"، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر 2007 ص45.

[4] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية **دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات**، الورقات الإحصائية، العدد 86، جنيف، سويسرا 2002 ص 05.

-ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الخدمات عبارة عن نشاطات غير ملموسة تحقق منفعة للزبون تتمثل في حلول تقدم له تسهيل حياته وإشباع رغباته ليشعر بالرضا.

كما يوضح الجدول الموالي (جدول رقم01) الفرق بين السلع والخدمات:

جدول رقم01: الفرق بين السلع والخدمات:

الفرق	السلع	الخدمات
الطبيعة الفيزيائية والملمس	السلع غالبا ملموسة ولها ملمس فيزيائي	الخدمات ليست ملموسة وليس لها ملمس فيزيائي
إمكانية الفصل عن المزود أو الصانع	يمكن الفصل بين السلعة والصانع أو المزود	لا يمكن الفصل بين السلعة والصانع أو المزود
إمكانية التخزين	يمكن تخزين السلع وحفظها	لا يمكن تخزين الخدمات أو حفظها
إمكانية قياس الجودة وضبطها	يمكن قياس وضبط جودة السلع بسهولة	لا يمكن قياس وضبط جودة الخدمات بسهولة
إمكانية نقل الملكية	يمكن نقل ملكية السلع بسهولة من عميل لآخر	لا يمكن نقل ملكية الخدمات بسهولة من عميل لآخر
قابلية التلف	السلع قابلة للتلف	الخدمات غير قابلة للتلف
الاستهلاك	يوجد وقت بين إنتاج السلعة واستهلاكها	لا يوجد وقت بين إنتاج الخدمة واستهلاكها
إمكانية الارجاع أو الاستبدال	يمكن إرجاع السلعة واستعادة نقودها أو تبديلها	لا يمكن إرجاع الخدمة واستعادة نقودها أو تبديلها
إمكانية النقل	يمكن نقلها بتكاليف ثابتة وخطوات واضحة	لا يمكن نقلها بتكاليف ثابتة وخطوات واضحة
إمكانية مشاركة المستهلك في الإنتاج	لا يمكن لمشتري السلعة المشاركة في إنتاجها	يمكن لمشتري الخدمة المشاركة في إنتاجها

المصدر: الموقع الإلكتروني WWW.SOTOR.COM ، تاريخ الإطلاع 2021/04/10 /16:25

2) أهمية الخدمة:

الخدمة تمثل أكثر من ثلثي الناتج الوطني الإجمالي، وتوفر الخدمات أيضا فرصا أكبر للعمل إذا ما قورنت بالصناعات المنتجة للسلع المادية. حيث تعتبر حوالي نصف نفقات المستهلك مشتريات للخدمات، وتشير الأبحاث لعام 2000، أن الخدمات سوف تستهلك نصيبا أكبر من نفقات المستهلك، ولعل ارتفاع أسعار الخدمات بمعدل أسرع من ارتفاع معظم السلع المادية يمثل أكبر عائق في طريق النمو السريع لاقتصاد الخدمات.[1]

وقد ازدادت أهمية الخدمات في الآونة الأخيرة كما كانت عليه بالسابق لأسباب عديدة أهمها:[2]

1-ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من ثلثي مجموع القوى العاملة في العالم تعمل في قطاع الخدمات.

2-ارتفاع نسبة الخدمات في الناتج القومي الإجمالي (GNP) حيث تشير الاحصائيات أن الخدمات ساهمت في 72% من الناتج القومي الإجمالي لاقتصاد الاتحاد الأوروبي وحوالي 85% في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

3-الزيادة في أعداد السلع التي تحتاج إلى خدمات، فسلع الكمبيوتر والأنترنت وأنظمة الأمان تحتاج إلى خدمات متخصصة مثل التركيب والصيانة والتدريب وقطع الغيار ...

4-ارتفاع مستويات الدخول في كثير من دول العالم حيث جعلت هذه الدخول الإضافية الإنفاق على الكثير من الخدمات أمرا ممكنا وميسورا.

الفرع الثاني: تصنيفات الخدمة:

هناك تصنيفات مختلفة للخدمات حيث أن تصنيف الخدمات يساعد على صياغة استراتيجية التسويق. فالخدمات ذات القطاع الواحد تواجه تقريبا نفس التحديات ولكن باختلافات بسيطة. ومن بين هاته التصنيفات ما يلي:

1-/التصنيف الأول:

يمكن أن نصنف الخدمات وفق أسلوب مبسط بحيث يعطينا صورة عامة عن الأنواع الشائعة للخدمات، ومن أهم الأسس المتبعة حسب هذا الأسلوب مايلي:

---

[1] عبد العزيز أبو نبعه، **تسويق الخدمات المتخصصة –منهج تطبيقي**–الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2005 ص ص 25-26.

[2] زكريا عزام وآخرون، **مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008 ص 268

1_حسب نوع السوق: يمكن أن نصنف الخدمات في هذه الحالة إلى:[1]

*الخدمات الاستهلاكية وهي التي تقدم لإشباع الحاجات الشخصية الصدفة مثل خدمات صحية، خدمات النقل، الاتصالات، حلاقة الشعر، بحيث تتعلق بالفرد.

*الخدمات التي تتعلق بمنشآت الأعمال بحيث تقدم لإشباع حاجاتها مثل الخدمات الاستشارية والمحاسبة، الخدمات المتعلقة بصيانة المباني، المعدات وغيرها.

2_حسب درجة كثافة العمل: هناك بعض الخدمات التي تعتمد على قوة عمل كثيفة مثل خدمات الحلاقة، خدمات الصيانة، خدمات استشارية.

وخدمات أخرى تعتمد على مستلزمات مادية أكثر مع درجة كثافة قوة عمل أقل مثل خدمات الاتصالات، خدمات النقل، البيع الآلي وغيرها.

3_حسب درجة الاتصال بالمستفيد: تصنف الخدمات في هذه الحالة حسب درجة الاتصال الشخصي بين مقدم الخدمة والمستفيد بحيث توجد خدمات ذات اتصال شخصي عالي (خدمات الطبيب) وخدمات ذات اتصال شخصي منخفض (الصراف الآلي) وخدمات ذات اتصال شخصي متوسط (خدمات المطاعم).

4_حسب الخبرة المطلوبة في أداء الخدمات: تصنف الخدمات في هذه الحالة إلى خدمات مهنية مثل خدمات الأطباء، المحامين، المستشارين الإداريين، وغير مهنية مثل خدمات حراسة العمارات، فلاحة الحدائق وغيرها.

2/التصنيف الثاني:

ويعتمد على عدة مؤشرات منها (عرض السوق، عرض الخدمات وفقا للحاجات السوقية):

1_عرض السوق: وتكون فيها تصنيف الخدمات كما يلي: [2]

*فيما إذا كانت الخدمة أو السلع المادية يتميزان بعرض اولي.

* فيما إذا الخدمة أو السلع المادية دور إسنادي.

*إن بعض السلع المادية يتطلب خدمات ما بعد الشراء، وهذا النوع يتعلق بالخدمات المرتبطة بالسلع المادية مثل: السيارات، الأدوات الكهربائية المنزلية ...

[1] بشير بودية، طارق قندوز، **أصول ومضامين تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2016ص115.
[2] محمود الصميدعي، ردينة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2_عرض الخدمات وفقا للحاجات السوقية: تختلف الخدمات على أساس اعتمادها على تحقيق الحاجات الشخصية في الأهمية، فإن الخدمات على أساس الحاجات الشخصية أو التي تلبي الحاجات يمكنها التنوع أكثر في الجودة

بسبب اعتمادها على العنصر البشري أكثر من اعتمادها على المعدات. وبهذا الصدد قام كوتلر بتقديم عروض استنادا إلى هذا المؤشر فيها: منتجات ملموسة بحتة، منتجات ملموسة مصحوبة بخدمات.

3/التصنيف الثالث:

–اقترح M.A.KATOUZIAN معيارا لتصنيف الخدمات وفقا لدرجة حداثة استهلاكها إلى ثلاثة أنواع هي: [1]

1_الخدمات الحديثة: هي مجموعة الخدمات التي يزداد استعمالها نتيجة للتغيير الذي يحدث في متوسط دخل الفرد أوقات فراغه وتعتبر حديثة لأن استهلاكها يعتبر ظاهرة حديثة، مثل خدمات التعليم والتسلية والخدمات الصحية.

2_الخدمات التكميلية: هي مجموعة الخدمات التي ترتبط ارتباطا لا يقبل التجزئة بالتصنيع ومستوى النمو الحضاري، ومن امثلتها العمليات البنكية والمالية والتأمين.

3_الخدمات القديمة: هي الخدمات التي فقدت أهميتها نسبيا لمرور الوقت بإحلال خدمات أخرى محلها، مثل الخدمات المنزلية.

الفرع الثالث: خصائص الخدمة:

هناك مجموعة من الخصائص والسمات المميزة للخدمات والتي تجعل تسويقها يختلف بصورة جوهرية عن تسويق المنتجات الملموسة ومن اهم هاته الخصائص:[2]

1_عدم الملموسية: حيث أنه لا يمكن للمستهلك الأخير أو المشتري الصناعي تذوق الخدمة أو رؤيتها أو لمسها قبل شرائها، كما يحدث بالنسبة لعدد كبير من المنتجات.

2_تقلب الطلب: تتميز سوق الخدمات بالطلب بشكل ملموس يتأثر بالعوامل الموسمية، حيث يكون أثرها دوريا على مدار السنة، ويبرز هذا بوضوح في إقبال الأفراد على شراء الخدمات الترفيهية خلال فصل الصيف وبحلول الإجازات السنوية، هذا وقد يحدث هذا التقلب من جانب الطلب على الخدمة دوريا على مدار الشهر أو على مدار

السنة، أو على مدار ساعات اليوم، مثال ذلك زيادة الطلب على خدمة انتقال في مواعيد ذهاب الموظفين صباحا

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008 ص 111.

[2] زاهر عبد الرحيم عاطف، **تسويق الخدمات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،2011 ص45–46.

إلى مقر عملهم، وأيضا في مواعيد العودة.

3_التلازمية (عدم الانفصال): والتلازمية هي درجة الارتباط بين الخدمة ذاتها والشخص الذي يتولى تقديمها، أي من الصعب فصل الخدمات عن مقدمها، الامر الذي يترتب عليه ضرورة حضور طالب الخدمة إلى أماكن تقديمها، ويترتب عن خاصية التلازمية ما يلي:[1]

أ–يكون تقديم الخدمة في الوقت التي تطلب فيه.

ب–التوزيع المباشر هو الأسلوب الجيد الذي يمكن استخدامه في توصيل هذا النوع من الخدمات إلى طالبيها ويسمى هذا النوع: بسياسة اللاوسيط Zero_level Channel التي تعني أن المنتج أو مقدم الخدمة هو الذي يتولى القيام بأعمال التوزيع وأنشطته.

ج–تكون العلاقة بين مقدم الخدمة والمستفيد منها قوية ووطيدة.

4_الخدمات غير قابلة للتخزين: إن العديد من الخدمات ذات طبيعة فنائية غير قابلة للتخزين من أجل استخدامها في أوقات أخرى مثل السلع، وهذا راجع لأن الخدمة تعتبر مستهلكة لحظة إنتاجها بمعنى آخر أنه كلما زادت درجة اللاملموسية انخفضت فرصة تخزينها. ونتيجة لهاته الخاصية فإن الكثير من المنظمات الخدمية تحقق خسائر لعدم الاستغلال الكامل من إمكاناتها فمثلا عدم التمكن من ملء القاعة، الفندق أو الطائرة كلها تصبح أنشطة أعمال فقدت إلى الأبد.[2]

ومن الخصائص الأخرى للخدمات مايلي:[3]

1) التفاعل الشخصي ويقسم إلى مادي وذهني وعاطفي.
2) توجه الناس، هل الخدمات التي تقدمها ذات توجه أكثر نحو الناس أو أنها ذات توجه أكثر نحو الأشياء.
3) الوقت، ما طول الفترة التي تتطلبها تقديم الخدمة.
4) التدريب، ما هو مقدار التدريب المطلوب أو التعليم.
5) الإشراف، كم هو حجم الإشراف الذي يتطلبه نظام الخدمة.
6) الموقع، هل يتم تقديم الخدمة في مكان العمل أو في مكان آخر.
7) التكيف، ما مدى توفر المرونة لنظم الخدمة وقابليتها للتكيف.

[1] محمد صالح المؤذن، **مبادئ التسويق**، الطبعة الأولى، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،2002 ص223.

[2] محمد محمود مصطفى، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ص 56.

[3] زاهر عبد الرحيم عاطف، مرجع سبق ذكره ص 45.

المطلب الثاني: تطور مفهوم تجارة الخدمات وتحريرها ضمن اتفاقية الجاتس:

تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)أول اتفاقية تم في اطارها ادراج قطاع الخدمات لأول مرة ضمن مفاوضات متعددة الأطراف، ليتم تحرير التجارة في الخدمات جنبا إلى جنب مع تحرير التجارة في السلع وذلك عقب نهاية أطول جولة من جولات المفاوضات (الجات)، جولة الأوروغواي الشهيرة والتي دامت حوالي 08 سنوات.

الفرع الأول: تاريخ تجارة الخدمات وتعريفها:

لا تعد التجارة في الخدمات ظاهرة جديدة حث تواجدت منذ بدء التجارة في السلع ولكن حدث تغير في عاملين أساسيين، تمثل أولهما في تسيير القيام بالتجارة في الخدمات نتيجة للتقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اما العامل الثاني فيتمثل في وضع قواعد ومؤسسات حاكمة للتجارة في الخدمات (وذلك من خلال اتفاقية الجاتس "جولة الأوروغواي 1986–1993"في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الإقليمية) الأمر الذي تيسر نتيجة فهمنا للتجارة في الخدمات بصورة أفضل.[1] وننتقل الآن إلى السؤال المتعلق بالتجارة في الخدمات وبروزها كظاهرة هامة خلال الثلاثين عاما الأخيرة رغم نشأتها منذ أمد بعيد، وللإجابة على هذا السؤال ترجع لعدة أسباب ظهرت آنيا وتطورت بمرور الوقت، وترجع أهم هذه الأسباب إلى اهتمام الدول المتقدمة بإدراج التجارة في الخدمات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية مدفوعة في ذلك بخسارتها للميزة النسبية في تجارة السلع التقليدية لصالح الدول النامية، مما دعا هذه الدول إلى البحث في فتح أسواق للمنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتضم هذه المنتجات غالبا خدمات وسلع أو خدمات تعتمد على التكنولوجيا، أو تشمل درجة مرتفعة من الملكية الفكرية. أما السبب الثاني لإنتشار التجارة في الخدمات فيرجع إلى الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبالرغم من المكانة البارزة التي تحتلها تجارة الخدمات، فإنه من الصعب إيجاد تعريف واضح وشامل لها وبهذا الصدد سوف نعرض في مايلي مفهوم لتجارة الخدمات لدى فريقين: [2]

1–تعريف تجارة الخدمات في الاقتصاد الكلاسيكي:

ينظر معظم المفكرون الاقتصاديون التقليديون للتجارة في الخدمات على أنها لا تمثل بالنسبة لهم أي عمل منتج ومن ثم لا تضيف للثروة أي شيء، وأن تجارة السلع وحدها تضيف للثروة وتؤدي إلى الإنتاج وتدر دخلا وتعتبر نشاطا نافعا. ولقد فرق أدم سميث Adam Smith مؤسس المدرسة الكلاسيكية بين العمل المنتج والعمل غير

المنتج، حيث رأى من وجهة نظره أن العمل المنتج هو الذي يظهر في صورة مادية ملموسة أو صورة شيء

[1] أحمد فاروق غنيم، **قضايا اقتصادية 4/4**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة ،2007،ص01.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سبق ذكره، ص103

معين أو سلعة يمكن بيعها وبالتالي يستبعد الخدمات من دائرة الأعمال المنتجة والتي لا تمثل فائضا، كما أنها غير معمرة، فهي تستهلك فور أدائها، وبالتالي يخرج المهنيون من الدائرة المنتجة لاعتبار ما يقدمونه من خدمات يتلقون عنها أجرا ولا يضيفون لرأس المال شيئا ولم يستثنى من تلك الطائفة سوى طبقة التجار الذين يملكون المتاجر، وبالطبع تخرج طبقة العمال الذين يعملون لديهم من هذا الاستثناء.

*ثم جاء ريكاردو Ricardo وحاول الربط بين المنفعة والقيمة، واعتبر أن السلعة عديمة المنفعة هي سلعة عديمة القيمة، وأنكر دور الأنشطة الخدمية في زيادة الدخل القومي، وهذا ما أثار العديد من الانتقادات إليه وإلى آدم سميث خاصة وأنه استبعد الفئات المهنية التي كانت تمثل حوالي ربع النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت (القرن الثامن عشر) بالإضافة إلى أن النشاط الاقتصادي لابد أن يشتمل على الإنتاج بصورتيه السلع والخدمات، ويصعب الفصل بينهما في معظم الأنشطة الاقتصادية.

*وعندما جاء كارل ماكس Karl Max، تردد كثيرا في الإعتراف بتجارة الخدمات، فقد اعتبرها عملا غير منتج على الرغم من أنها ضرورية لتراكم رأس المال. على حد قوله، وذلك في حالة واحدة فقط هي الحالة التي يقوم فيها مقدم الخدمة بتقديمها لحساب صاحب رأس المال وليس لحسابه الخاص، وانتهى ماركس إلى إسقاط تجارة الخدمات من الحسابات القومية للدولة والتي يقتصر القيد فيها على المنتجات المادية فقط.

* أما ساي Say، فقد ربط أيضا بين القيمة والمنفعة ولكنه رفض نظرية العمل المنتج واعتبر الأنشطة النافعة هي التي تحقق إشباعا للمستهلك واعترف بمصطلح الخدمات، وبالتالي أدخلت لأول مرة تجارة الخدمات في دائرة المنفعة واعتبرها إنتاجا على الرغم من أنها أعمال غير مادية.[1]

2_تعريف تجارة الخدمات في الاقتصاد المعاصر:

يكاد يجمع الفقه الاقتصادي المعاصر على اعتبار تجارة الخدمات عملا منتجا مثلها في ذلك مثل تجارة السلع، وبناء على ذلك فإن تجارة الخدمات تمثل شكلا من أشكال الثروة التي تدر دخلا اقتصاديا للدولة. وقد اعترف الفقه الاقتصادي بأهمية الخدمات ودورها في الحسابات القومية بوصفها القطاع الثالث للأنشطة الاقتصادية.[2]

ويرى فيشر Fisher أن الأنشطة الاقتصادية تتكون من ثلاثة قطاعات:

يشكل القطاع الأول الزراعة واستخراج المعادن، القطاع الثاني يشمل الزراعة وتحويل المواد الخام، أما القطاع الثالث فيشتمل على مجال واسع من الأنشطة بالخدمات وهي تنحصر في خدمات النقل والتجارة والتعليم والحرف والفلسفة، وهي قطاعات تؤدي إلى جذب رؤوس الأموال لها ولاتقل أهمية عن القطاع الأول والثاني.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص105-106.

[2] وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر(2009/1999)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2014/2012 ص24.

أما كلارك Clarck فقد حدد القطاع الأول بالزراعة والغابات والصيد، والقطاع الثاني يحتوي على الأنشطة الصناعية ويتم فيه تحويل عناصر الإنتاج الى منتج، وحاول التضييق من قطاع الخدمات لكنه أضاف اليه خدمات الانشاءات والمنافع العامة والخدمات الشخصية والخدمات الحكومية والاتصالات وهي كلها مجالات إنتاجية مثلها مثل السلع.

لكن فورستيه Foura sité اتخذ معيارا خاصا لتقسيم الأنشطة الاقتصادية بين القطاعات الثلاثة على أساس معدل الإنتاجية حيث تدخل الأنشطة ذات الإنتاجية المتوسطة في القطاع الأول (الزراعة) والأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة تدخل في القطاع الثاني (الصناعة)، اما الأنشطة ذات الإنتاجية البطيئة أو عديمة النمو فإنها تنتمي للقطاع الثالث (الخدمات).[1]

وفي الأخير يمكن تعريف التجارة في الخدمات على انها المعاملات الاقتصادية غير المنظورة والتي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين أيضا.[2]

الفرع الثاني: منافع وعقبات تجارة الخدمات:

أولا: منافع تجارة الخدمات:

يشكل قطاع الخدمات عنصرا أساسيا للاقتصاد ويحظى بحصص كبيرة في الناتج والعمالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالإضافة إلى ذلك، لقطاع الخدمات روابط قوية بالأنشطة غير الخدماتية. وفي الاقتصاد بكافة جوانبه، ولقطاع خدمات ديناميكي وفعال وتنافسي أهمية كبيرة للعمالة وتوليد الدخل وفي نهاية المطاف أيضا للنمو الاقتصادي المستدام.[3]

وبهذا فإن تحرير تجارة الخدمات يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي والإنتاجية عبر عدد كبير من القنوات ووجود قطاع خدمات متنوع وتنافسي هام بخاصة للكفاءة الإنتاجية لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعية.

كما أن تجارة الخدمات عامل ممدد هام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث لا تقتصر منافع تحرير تجارة الخدمات على قطاع الخدمات بحد ذاته فإصلاحات قطاع الخدمات يمكن أن توفر لبقية الاقتصاد، ولا سيما قطاع الصناعات التحويلية ومن جهة أخرى تتزايد أهمية تحرير تجارة الخدمات كمدخلات للإنتاج في الزراعة والصناعة

[1] وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص24-25.

[2] سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس)**، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية**، الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت 2018 ص35.

ولقد أثبتت عدة دراسات فوائد تحرير تجارة الخدمات، وأهمية المردود الإيجابي لتحرير هذا القطاع . وتتمثل هذه الفوائد فيما يلي:[1]

1_رفع كفاءة أداء قطاع الخدمات بفروعه المتعددة وخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلك.

2_تسيير الحصول على خدمات جديدة ومتميزة بين أطراف متباعدة من خلال وسائل الاتصال المتطورة.

3_تهيئة المناخ والظروف المواتية لجلب التدفقات الاستثمارية المصحوبة بالتقنيات والمعرفة المتقدمة.

4_زيادة فرص العمل لذوي المؤهلات العالية والمهارات الفنية في حقل الخدمات.

5_تنظيم العلاقة بين الدول الأعضاء المتعاملين في حقل الخدمات وفق قواعد مدونة السلوك المتفق عليها.

-ويتوقع من تحرير تجارة الخدمات تحقيق مكاسب أهمها: جلب المزيد من الاستثمارات المباشرة مما يعمل على توفير فرص عمل وزيادة حجم التبادل التجاري وتجاوز القيود والعقبات التي تشهدها حركة التجارة ورفع مساهمة قطاع الخدمات إلى الناتج الإجمالي المحلي وزيادة نصيب الدول من تجارة الخدمات العالمية.[2]

ثانيا: عقبات تحرير تجارة الخدمات:

وتتمثل هذه العقبات في القيود التي تفرضها الدول على تجارة الخدمات والتي سعت الاتفاقية إلى إزالتها أو الحد منها وهي قيود مباشرة وقيود غير مباشرة.[3]

1_القيود المباشرة: حيث تعرف أنها القيود التي تمارسها السلطات المختصة في الدولة (متمثلة عادة في البنوك المركزية) بهدف السيطرة على حركة كمية رؤوس الأموال، والمدفوعات المالية من وإلى الدولة، من خلال النص

الصريح على حظر هذا التداول أو تقييد كميته. ويهدف هذا النوع من القيود على التأثير المباشر على كمية رؤوس الأموال المتداولة عبر الدول، وهذا النوع من القيود يأخذ عدة أشكال: قيود واردة على كافة المعاملات المالية على

المستوى الدولي وقيود صريحة على قطاعات محددة من قطاعات الخدمات بالإضافة إلى قيود واردة على عمل الأسواق المالية وقيود كمية قد تفرضها السلطات المختصة.

---

[1] محمد حمو، **أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2009ص93.

[2] سامي مسالمة، **تحرير تجارة الخدمات يعزز القدرات التنافسية للدول العربية**، من على الموقعwww.alkhalleej.ae ، اطلع عليه بتاريخ 2021/04/15-17:39.

[3] محمود إبراهيم محمود الفياض، **تحرير تجارة الخدمات المالية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وواقع قطاع الخدمات في فلسطين**، رسالة ماجستير، فلسطين،2005 ص07.

2_القيود غير المباشرة: حيث يهدف هذا النوع من القيود الى الحد من حركة رؤوس الأموال والمعاملات المالية، من خلال زيادة تكلفة تلك المعاملات، او الحد من مستوى العائد المالي المتوقع الناتج عنها. وهذا النوع من القيود قد يأخذ أشكالا متعددة، حيث يعتمد أساسا على اتباع أنظمة صرف متعددة، أو فرض عوائد مالية مباشرة أو غير مباشرة على حركة تدفق رؤوس الأموال عبر الدول، والتي في النهاية ستؤثر تأثيرا مباشرا على تكلفة وحجم المعاملات المالية وهذه الاشكال تتمثل فيما يلي:

تغيير معدلات أسعار الصرف، فرض عوائد مالية مباشرة على تدفق رؤوس الأموال عبر الدول وفرض عوائد مالية غير مباشرة على تدفق رؤوس الأموال عبر الدول.[1]

ويمكن تجميع العوائق التي تعترض حرية التجارة في الخدمات كما يلي:[2]

1_العوائق الطبيعية وهي التي تعود الى طبيعة الخدمة في حد ذاتها فأحيانا تكون بعض الخدمات غير قابلة للتخزين وتحتاج للمواجهة المباشرة بين المنتج والمستهلك في نفس المكان لإتمام المعاملة، ويكون صعبا على المستهلك، غير أن العوائق الطبيعية المتمثلة في الفروق اللغوية والثقافية قد تحول دون تحقق ذلك مقارنة مع السلع، وغالبا ما يعاني الاستثمار الأجنبي المباشر من هذا العائق.

2_العوائق المانعة أو المحرمة وتتمثل في منع الأجانب من ممارسة بعض الخدمات أو خضوعهم لقواعد خاصة، مثل خضوع الإذاعات لنظام الحصص (أي البرامج المقيدة)

3_العوائق المنظمة فهي تخضع لمجموعة شروط كالاستثمار وبسبب التغيرات التكنولوجية تخضع لقيود هامة مثل التشدد الذي تضعه الحكومات أو فرض إجراءات تمييزية لدخول بعض الخدمات.

ويمكن توضيح مستويات فرض القيود على تجارة الخدمات على النحو التالي:[3]

01: قيود على تحرك مورد الخدمة: مثل ترك العمالة الفنية الماهرة، التمييز في رسوم الخدمات التي تفرض على مستخدمي الموانئ والمطارات.

2: القيود على تحرك مستلم الخدمة: قيود على سفر الطلاب للدراسة أو المرضى للعلاج في الخارج، أو القيود على الرحلات السياحية.

[1] محمود إبراهيم محمود الفياض، مرجع سبق ذكره، ص08.

[2] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2008 ص135.

[3] أيمن النحراوي، **لوجستيات التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر) 2009 ص ص30.29.

03: قيود على التجارة في الخدمة ذاتها.

04: قيود على استقبال الخدمات من خارج الدولة، أو قيود على امتداد نشاط الخدمات في خارج الدولة.

الفرع الثالث: تحرير تجارة الخدمات ضمن اتفاقية الجاتس (GATS):

أولا: تعريف الاتفاقية:

إن من أهم ما أسفر عنه تكون النظام العالمي للتجارة الدولية، اتفاقية خاصة حول تحرير تجارة الخدمات في الدورة الأخيرة لتحرير التجارة (جولة الأوروغواي) تحت عنوان الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

«General Agreement on Trade in Services» والتي يشار إليها بعبارات مختصرة تحت مصطلح(GATS) تمييزا لها عن الاتفاقية التقليدية لتحرير التجارة في السلع الجات والتي بدأت منذ عام 1947 وانتهت بتوقيع اتفاقية 1994 وتعتبر هذه الاتفاقية الخطوة الأولى نحو ادخال الخدمات في النظام التجاري الدولي من خلال مبادئ قانونية وقواعد اقتصادية متعددة شاركت فيها أطراف كثيرة وتطبق على كافة أنشطة التجارة في الخدمات.[1]

(وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات والتي تمخضت عن جولة الأوروغواي حيث بدأ الحديث عن هذه الاتفاقية مع افتتاح جولة الأوروغواي في 1986/09/20 أما الوثيقة الختامية الخاصة بها فقد كانت في 1993/12/15)[2].

وقد تضمنت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ست أجزاء:

الجزء الأول: يشمل نطاق سريان الاتفاقية وتحديد المقصود بالخدمات.

الجزء الثاني: يشمل الالتزامات العامة والمبادئ (في 14مادة) وهي مقدمة لكافة الأطراف المتعاقدة.

الجزء الثالث: يشمل الارتباطات أو الالتزامات المحددة التي تقدمه الدول في جداول وتتفاوض حولها في ضوء ظروف التنمية الاقتصادية التي تمر بها (في ثلاث مواد).

الجزء الرابع: يتناول موضوع التحرير التدريجي واحكام تعديل جداول الارتباطات المحددة (في 03 مواد).

---

[1] أسماء سلكه، **تحرير الخدمات المصرفة في إطار اتفاقية الجاتس**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، العدد02، 2012 ص ص 412.411.

[2] نوال بن خالدي، زروقي وسيلة، **اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على اعمال البنوك: الدول العربية نموذجا**، مجلة أكاديميا، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان(الجزائر)، العدد الثاني 2014 ص257.

الجزء الخامس: يشمل المواد المتعلقة بالإطار المؤسسي لتطبيق الاتفاقية، بما في ذلك المنشورات الدورية، وتسوية النزاعات ومتابعة تنفيذ الارتباطات ومهام مجلس التجارة في الخدمات في إطار الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية والتعاون الفني والعلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى (في 05 مواد).

الجزء السادس: يتضمن بعض المواد المتعلقة بحرمان بعض الدول من مزايا الاتفاق، وبعض التعاريف التي تساعد على فهم وإعداد جداول الالتزامات (في 03 مواد).

ثانيا: الأهداف المعلنة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

من خلال قراءة نص اتفاقية الجاتس نستطيع أن نلمس أهم الأهداف المعلنة في هذه الاتفاقية والتي تتمثل فيما يلي:

(1) توسيع وتدعيم نطاق حجم التجارة الدولية في الخدمات من خلال إرساء القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية في هذا الشأن، مما يساعد في النهاية على تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء في هذا الاتفاق بصفة عامة وللدول النامية بصفة خاصة.

(2) وضع إطار عام للتعاون متعدد الأطراف يقوم على الشفافية والتحرر التدريجي كوسيلة لتحقيق مستويات مرتفعة من تحرير التجارة في الخدمات.[1]

(3) أن يتم تحرير التجارة في الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات بالإضافة الى احترام أهداف السياسة العامة للدول الأعضاء.

(4) تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات و توسيع نطاق صادراتها من الخدمات من خلال تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها على المنافسة.

(5) توجيه عناية خاصة للبلدان الأقل نموا التي تواجه ظروف اقتصادية معينة.

ثالثا: مبادئ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

1) مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية:

يقتضي هذا المبدأ تعميم كل المزايا الممنوحة من قبل دولة من أعضاء المنظمة إلى دولة أخرى عضو على سائر الأعضاء فورا دون الحاجة إلى اتفاق جديد، ولكن تستثنى الدولة من ذلك عندما تكون صناعات الدولة بحاجة إلى حماية من المنافسة، وعندما ترتبط بعلاقات تفضيلية، وعندما تكون الدولة منضمة إلى تكتل إقليمي، وذلك بموجب

[1] أسامة ربيع أمين سليمان، **تقويم أثر انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية GATSعلى سوق التأمين السعودي**، مجلة الباحث، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة سلمان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 12 ،2013ص79.

المادة24 من اتفاق الجات بشأن الاتحادات الجمركية والمناطق الجمركية، مع وضع فترة زمنية مدتها عشر سنوات لتعديل الإجراءات غير المنسجمة مع هذا المبدأ، إلا أن الاتفاق الجديد بشأن تجارة الخدمات يحتوي على ملحق يسمح للدول الأعضاء بأن تطالب بإعفائها من هذا الالتزام، ولا يجوز منح أي إعفاءات من التزام الدولة الأولى بالرعاية، إلا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وتكون الدولة طرفا فيه. ولا يمكن طلب إعفاءات أخرى، إلا بعد تقديم طلب إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية للإجازة طلب الاعفاء وبموافقة ثلاثة أرباع الدول الأعضاء على ألا تستمر مدة الإعفاء أكثر من عشر سنوات.[1]

2) **مبدأ الشفافية:** ويقصد به ضرورة نشر جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بتجارة الخدمات وإطلاع مقدمي الخدمات غير المقيمين عليها وجعلها متاحة أمام الجميع دون استثناء.
3) **مبدأ المعاملة الوطنية:** حيث نصت المادة الثامنة والتاسعة من الاتفاق على التزام كل دولة بمبدأ المعاملة الوطنية للخدمات المستوردة، وكذلك لموردي الخدمات غير المقيمين، وعدم اتبع سياسات احتكارية أو ممارسات تجارية تحد نفاذ موردي الخدمات غير المقيمين إلى الأسواق الوطنية.
4) **مبدأ التحرير التدريجي:** طبقا لهذا المبدأ فإنه يمكن لكل عضو القيام بتحرير الخدمات من القيود والتشريعات بشكل تدريجي يضمن حماية الخدمات، وذلك من خلال الحرية للدول في تحديد جداول التزاماتها ومراجعة تلك الالتزامات بشكل يسمح تدريجيا التحرير الكامل لقطاع الخدمات للبلد العضو.
5) **مبدأ زيادة مشاركة البلدان النامية:** تنص المادة الثالثة والرابعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على أنه يجب قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال تقديم التسهيلات التي تعمل على تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات في هذه البلدان وزيادة كفاءتها.[2]

المطلب الثالث: نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات:

تعد التجارة الدولية في الخدمات أحد أهم الموضوعات الهامة التي تطرقت إليها جولة الأوروغواي، فقد دارت المفاوضات حول تحرير التجارة الدولية في قطاع الخدمات واخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف لما لهذا القطاع من دور كبير في الاقتصاد العالمي.

[1] حسين الفحل، **الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد، المجلد23، العدد02، 2007 ص127.

[2] بعلي حسن مبارك، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة(الجزائر) 2012/2011 ص 23.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات:

إذا انتقلنا الى محاولة تعريف الخدمات في نطاق التجارة الدولية، تصبح المسألة أكثر صعوبة، وذلك بسبب عدم تداول هذا المصطلح في الفكر الاقتصادي الدولي حتى منتصف السبعينات، وقد جاء استخدامه كنتيجة لظهور عدد من المبادرات الدولية التي كانت تدعو إلى إجراء مفاوضات بشأن الالتزامات متعددة الأطراف تتعلق بوضع الخدمات في الاقتصاد العالمي.

يعد تعريف التجارة الدولية في الخدمات أمرا بالغ الصعوبة نظرا لحداثة هذا التعبير في الاقتصاد الدولي وعلى الرغم من النمو المتزايد في قطاع الخدمات، إلا أن نسبة صغيرة فقط من ناتج هذا القطاع تدخل في مجال التجارة الدولية، ويمكن تعريف التجارة الدولية في الخدمات بأنها تلك المعاملات الدولية في الخدمات والتي تتم بين المقيمين في دولة أخرى بغض النظر عن مكان إتمام هذه المعاملات، وقد عرفت الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) التجارة في الخدمات في نص مادتها الأولى، بأنها عملية توريد خدمة ما:

أ- من حدود إحدى الدول الأعضاء لمستهلك الخدمة إلى حدود أي دولة عضو أخرى.

ب- داخل إحدى حدود إحدى الدول الأعضاء لمستهلك الخدمة من أي دولة عضو أخرى.

ج-من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر.

د-من خلال تواجد الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو داخل حدود أي دولة عضو أخرى.[1]

كما يشير مفهوم تجارة الخدمات الدولية أيضا إلى حرية انتقال مستهلكي الخدمات من بلد لآخر واختيار أي مورد للخدمة بما في ذلك طريقة عرضها ويعني ذلك بشكل أساسي إلغاء ما تفرضه الدول والحكومات على تجارة

الخدمات من قيود وعراقيل، عن طريق تدخلها في هذه العملية (إلا إن كان هذا التدخل يتم لأسباب سيادية، والتي

يمكن للدولة أن تفرض ما تراه مناسبا من قيود على نوع محدد من الخدمات التي قد يقدمها موردين أجانب أو حتى محليين).[2]

[1] فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية –حالة الجزائر–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة(الجزائر)، 2011/201ص ص 16 .17

[2] منية خليفة، **أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على النشاط المصرفي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، دالي إبراهيم، جامعة الجزائر03 ،2011/2010 ص 33.

–وقد عرف Snapeالخدمات في التجارة الدولية بأنها عرض بواسطة مقيم في إحدى الدول يتقدم به إلى طالب الخدمة في دولة أخرى، وذلك بالنسبة للخدمات التي لا تندمج في السلعة، (بخلاف خدمات الأفلام، شرائط التسجيل ...)، ومتلقي الخدمة قد يكون شخصا (كما في حالة خدمات المسرح مثلا)، أو وحدة قانونية كالشركة (بالنسبة لخدمات التأمين والبنوك) أو شيء مثل الطائرات (بالنسبة لخدمات الإصلاح والصيانة والهبوط والاقلاع) أو سلعة كما هو الحال بالنسبة لخدمات الناقل. [1]

وفي الأخير فإن التجارة الدولية في الخدمات تتضمن كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل بين تجارة الخدمات وتجارة القطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لتزايد التشابكات الداخلية والخارجية بين الأنشطة الاقتصادية وتعقد العمليات الانتاجية[2]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية في الخدمات:

لم يحظ قطاع الخدمات بأي اهتمام يذكر من قبل الاقتصاديين الأوائل أمثال (آدم سميث)، (دافيد ريكاردو)، حيث اعتقدوا أن قطاع الخدمات قطاع غير منتج، وسيطرت آنذاك الأفكار التي تقول بأن قطاع الخدمات قطاع هامشي، وليس له أي قيمة اقتصادية، ولكن مع مطلع الربع الأخير من القرن التاسع عشر أقر (ألفرد مارشال) أن مقدم الخدمة قادر على تقديم منفعة للمستهلكين تماما مثل منتج السلع المادية، وأضاف مارشال بأن السلع ما كانت لتظهر إلى الوجود لولم تكن هناك سلسلة من الخدمات المقدمة لكي يتم إنتاج هذه السلع وتقديمها للمستهلكين . [3]

والتجارة الدولية في الخدمات تكتسب أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول وخاصة المتقدمة منها، وترتب عن ذلك إدراج التجارة في الخدمات على جدول أعمال جولة الأوروغواي، فيما سمي بإعلان بونتاديليس وذلك في 1986/09/20، وتم التوصل فيما بعد إلى إبرام اتفاق مستقل خاص بتحرير التجارة في الخدمات. ولقد أصبحت

الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1435 بليون دولار، أي خمس

التجارة العالمية الكلية، والواقع أن حجمها الحقيقي يفوق هذا المبلغ لأن إحصاءات التجارة الخارجية تعتمد على انتقال الخدمات من دولة إلى دولة أخرى، ولا تسجل العمليات التي تجرى داخل الدولة بين الشركات الأجنبية

[1] يايسي إلياس، **الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012 ص 68.

[2] عمر محمود أبو عيدة، **منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، المجلد 22، العدد 1، 2014، ص 298.

[3] محمد حمو، مرجع سبق ذكره، ص 63.

والشركات المحلية وكتجارة السلع تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارة الخدمات، فقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا 957 مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم.

وقد ازدادات مكانة قطاع الخدمات في النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية منذ أواخر الستينات وحتى اليوم بمعدل سريع، وقد ساعد على هذا النمو مجموعة من العوامل أهمها ضخامة واستقلال الشركات التي تعمل في تجارة الخدمات، فقد أدى التطور في وسائل الاتصالات إلى التزايد في مركزية وتخصص إنتاج الخدمات، حيث أقيمت شركات متخصصة للخدمات بعد أن كانت كل منشأة تقوم بالخدمات المطلوبة لإتمام عملياتها داخل الشركة بنفسها سواء كانت خدمات مالية أو محاسبية، كما حدث تكامل بين الأسواق الوطنية والعالمية، فالعديد من الخدمات التي يتم إنتاجها في دولة معينة من الممكن أن يتم إنتاجها بشكل أكثر كفاءة في دولة أخرى، وهكذا ظهرت شركات خدمات متعددة الجنسية مما زاد من حدة المنافسة الدولية بين هذه الشركات وعزز تجارة الخدمات.

إضافة إلى التكامل بين السلع والخدمات ومأأدى إليه من نمو قطاع الخدمات من خلال العلاقات الأمامية والخلفية بين السلع المنتجة والخدمات، فاندماج الخدمات في العملية الإنتاجية يضمن تقديم السلعة بشكل أفضل ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات النهائية كما أن زيادة الطلب على هذه المنتجات تؤدي إلى تشغيل قدر أكبر للخدمات.

وفي الأخير فإن دراسة التجارة الدولية في الخدمات لازالت في مهدها، حيث لا يوجد نظرية عامة تشرح أسباب قيام التجارة الدولية في الخدمات، وهذا يؤدي إلى الميل إلى التقليل من أهميتها.[1]

الفرع الثالث: خصائص التجارة الدولية في الخدمات:

تتسم التجارة في الخدمات عموما بثلاث خصائص أساسية تميزها عن التجارة في السلع وتتمثل في: [2]

*أن عملية إنتاج الخدمة، واستهلاكها يجب أن يتم في نفس الوقت وغالبا في نفس المكان، وغالبا أيضا من خلال توافر حد أدنى من الاتصال المباشر بين منتج الخدمة ومستهلكها، الأمر الذي يوحي بضرورة انتقال المستهلك إلى بلد منتج الخدمة، كما يستطيع تلقي الخدمة أو ضرورة إجراء جانب ما من جوانب عملية الإنتاج عبر حدود بلد المنتج والمستهلك، وعلى ذلك فإن بعدي المستهلك الدولي وانتقال عناصر الإنتاج ورأس المال والعمل والمعرفة

تعد مكونات أساسية من مكونات التجارة الدولية في الخدمات.

[1] خالد محمد سواعي، **التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن2010 ص28.

[2] سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى المكتب العربي للمعارف، مصر،2005 ص 54.

*إن أنشطة الخدمات تقوم بتنظيمها السلطات الوطنية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي أن هناك تدخلا في عمل أسواق الخدمات مثل خدمات البنوك والتأمين والمهن الحرة والإذاعة وخدمات المعلومات حيث يخضع عارضو تلك الخدمات لقيود مهمة، وتعد اللوائح من التقاليد الراسخة في قطاعات الخدمات ويتم وضعها لضمان

تحقيق الأهداف السياسية المشروعة على نحو مكتمل، وينبغي النظر إلى هذه اللوائح باعتبارها ملائمة طالما لم يقصد بها أن تكون حمائية.

*أما الصفة الثالثة فترتبط ارتباطا وثيقا بالصفة الثانية، وتتمثل في أن معظم المعوقات الكثيرة في مجال التجارة

في الخدمات نابع من اللوائح الحكومية وليس نابعا من فرض بسيط لعائق تكلفة يمكن قياسه على موردي الخدمات

الأجانب، مثل فرض رسوم جمركية على السلع، ولذلك السبب فإن الافتراض القائل بوجوب إزالة القيود في الأجل

الطويل والمقابل للتحقيق في مجال التعريفة الجمركية في حالة التجارة في السلع لا يمكن التمسك به في حالة التجارة في الخدمات حيث أن بعض القيود تعد ملائمة ومرغوبا فيها لتنظيم قطاع الخدمات المعني.

*بالنسبة للخدمات المنفصلة التي تتمثل في الأنشطة الخدمية التي لا تحتاج إلى انتقال الأفراد أو الشركات (طالبي وعارضي الخدمة) خارج حدود الدولة، مثل خدمات النقل المختلفة، فهذه الخدمات ممكن أن تصل إلى الافراد في الدول الأخرى دون الحاجة إلى انتقال هؤلاء الافراد إلى مقر شركات هذه الخدمات، وكذلك دون الحاجة إلى تمركز هذه الخدمات في الدول الأخرى. ومن ثم فإن تبادل الخدمات المنفصلة يتم بطريقة مشابهة لتبادل السلع، ولكن في معظم الحالات يتطلب الأمر تقارب بين منتجي الخدمات ومستهلكيها ويكون انتقال الأفراد ورأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر هما الشكلين لتقديم الخدمات.[1]

[1] فاطمة بوسالم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الدراسات السابقة:

المطلب الأول: الأطروحات:

*دراسة وصاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (الفترة 1999–2009)، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر) 2014/2013.

حيث تتمحور **إشكالية الدراسة** حول "ماهي آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية للدول العربية؟"

تهدف الدراسة إلى محاولة توضيح أهم بنود ومبادئ الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات باعتبارها الإطار العام لتحرير تجارة الخدمات والذي يضم أكبر عدد من البلدان على المستوى الدولي، كذلك لمحاولة إبراز مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاديات العربية بما في ذلك الجزائر من خلال عرض لتطور مساهمة الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتمحور هدف الدراسة أيضا إلى محاولة تحليل مدى تأثير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية بما في ذلك الجزائر خلال فترة (2009/1999).

وقد توصلت هذا الدراسة إلى **النتائج التالية:**

*يعتبر قطاع الخدمات واحد من القطاعات الاستراتيجية التي لها انعكاس مباشر على تحقيق معدلات نمو وعوائد إيجابية على إقتصاديات الدول العربية. لهذا كان عليها البدء في إيجاد الطرق والحلول المناسبة للنهوض بهذا القطاع وذلك عن طريق التكتلات والاتفاقيات الخاصة في هذا المجال.

*بات من الضروري التعامل مع الجاتس باعتبارها جزء من نظام التجارة الدولي متعدد الأطراف ولما يفرضه من تحديات جديدة أمام الدول العربية، تتمثل بمدى القدرة على تعظيم الفوائد ومواجهة السلبيات المحتملة لتطبيقها، والاستفادة منها في تعميق التجارة العربية البينية في الخدمات.

*إن تحرير تجارة الخدمات يحمل مخاطر لامتناهية لمنتجي الخدمات في الدول العربية وخاصة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية والاتصالات والنقل والشحن والتأمين والخدمات التعليمية والصحية.

*لا توجد دولة مستفيدة ولامتضررة من تحرير تجارة الخدمات بالمطلق، حيث تتوقف درجة الاستفادة والضرر على مستوى التقدم الاقتصادي والإمكانات المالية والقدرات التكنولوجية لكل دولة.

مما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا فيما يلي:

- الإطار المفاهيمي لتجارة الخدمات.

- فرص ومعوقات تجارة الخدمات في الدول العربية.

وتختلف عن دراستنا من حيث الفترة الزمنية وتركيزها على القطاعات الخدمية في بلد عربي واحد.

المطلب الثاني: المجلات:

*عثمان توات، تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية، مجلة الباحث، العدد16، 2017.

تمحورت الدراسة تحت **إشكالية:**

"هل يعد تحرير تجارة الخدمات خيار ينطوي على مكاسب للتقدم أكثر على مسار التكامل الإقليمي بين الدول؟"

تهدف الدراسة الى: توضيح وتفسير الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية وتحرير تجارة الخدمات، بالإضافة إلى تحليل أداء وتطور تجارة الخدمات في الدول العربية، كذلك تحليل الإمكانيات التي ينطوي عليها أداء التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية، والمكاسب المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

هناك من يرى أنه توجد إمكانيات كبيرة لزيادة التكامل بين الدول العربية خاصة في قطاع الخدمات التي يبرز ضمنها تحرير تنقل الأفراد باعتباره مجالا يتيح مكاسب هائلة يمكن أن تنتشر بين الدول العربية ككل، وتحويلات العاملين من دول عربية أخرى، وكذا إزدهار السياحة البينية بين الدول العربية شواهد على ذلك. بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات البينية المتنامية حاليا، الذي يوفر حجة مدعمة لضرورة دمج تحرير الخدمات ضمن خطط التحرير الإقليمي.

مما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا فيما يلي:

- دراسة الاتفاقيات العربية في تحرير تجارة الخدمات.
- أداء تجارة الخدمات ومكاسب تحريرها في الدول العربية.

وتختلف عن دراستنا في عدم التركيز على الإطار المفاهيمي لتجارة الخدمات.

المطلب الثالث: المؤتمرات:

*المؤتمر الدولي الرابع:" الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، أبو ظبي في 2000/01/23.

يمكن تلخيص **أهداف** هذا المؤتمر فيمايلي:

ابراز أهمية قطاع الخدمات بفروعه المختلفة باعتباره عنصرا حاسما في عملية التطور الاقتصادي وتسليط الضوء على تجارة الخدمات التي تمثل مصدرا مهما من مصادر الدخل.

وتوصل المؤتمر الى **النتائج** التالية:

تعتبر الأسواق العربية من أكبر الأسواق المستوردة للخدمات، كما أن قطاع الخدمات يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاعي الصناعة والزراعة.

مع الإشارة إلى أنه خلال بعض الدراسات التي قامت بها إدارة الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، فقد قدرت النتائج المترتبة على تحرير التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حوالي 900 دولار سنويا نتيجة لتنشيط أسواق الخدمات.

ومما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا فيما يلي:

- واقع تجارة الخدمات في الدول العربية.
- أهمية قطاع الخدمات.

وتختلف عن دراستنا في عدم بيانها للتحديات والصعوبات التي تواجه تجارة الخدمات في الدول العربية.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بجميع الجوانب النظرية لتجارة الخدمات من خلال عرض بعض المفاهيم المتعلقة بها، ومما سبق حول الإطار النظري لتجارة الخدمات، يمكن القول بأن هذه الأخيرة أصبح لها أهمية كبيرة في الفترة الراهنة مع التطورات والتحولات الهامة في منظمات الأعمال والتي أدت إلى زيادة الاهتمام بصناعة الخدمات مقارنة بصناعة السلع، كمحور أساسي في تشكيل القطاعات الاقتصادية، وكمورد هام لدخل الدولة.

إضافة إلى ذلك فإن التجارة الدولية في الخدمات تتضمن كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، فالتجارة في الخدمات تشكل حصة لا يستهان بها مقارنة بإجمالي التجارة الدولية، وكذلك مقارنة بحجم اقتصاديات مختلف الدول.

الفصل الثانـي:

واقع وتحديات التجارة العربية فـي الخدمات

تمهيد:

لا يخفى على أحد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في اقتصادات الدول العربية كغيرها من الدول النامية. فقطاع الخدمات يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي العربي، حيث أن التجارة العربية البينية في الخدمات تفوقت في مجموعها على التجارة العربية البينية للسلع، لذا سعت الدول العربية إلى تحرير تجارة الخدمات بينها رغم تعثر المفاوضات لسنوات طويلة وبالتالي فقد كان لزاما عليها أن تتجه نحو الاهتمام بالتجارة الدولية في الخدمات وبتقليص العقبات فيما بينها لزيادة التجارة البينية في الخدمات في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات، ومن هنا أضحى من الضروري تسليط الضوء على هذا الموضوع لماله من تأثير ليس فقط في مجمل نتيجة التجارة الخارجية وإنما له من تأثير في مجمل النشاط الاقتصادي للدول العربية ككل.

ولمعرفة واقع وتحديات التجارة العربة البينية في قطاع الخدمات تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناول الفصل الأول واقع تجارة الخدمات بين الدول العربية أما المبحث الثاني تناول تحديات تجارة الخدمات في الدول العربية.

المبحث الأول: واقع تجارة الخدمات بين الدول العربية:

يعتبر قطاع التجارة العربية البينية في الخدمات من القطاعات التي يمكن للبلدان العربية أن توسع تعاونها وتكاملها من خلال القيمة المضافة التي يولدها هذا القطاع.

المطلب الأول: الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات:

تهدف اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية إلى خلق إطار قانوني للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية تهيئة بيئة مواتية لتنمية وتيسير التجارة في الخدمات فيما بينها.

الفرع الأول: نظرة عامة حول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية:

وقعت الامارات على " اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية " يوم 2019/01/29 في مقر الجامعة العربية بالقاهرة. حيث تهدف اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات إلى تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، وزيادة مساهمة التجارة في التنمية الاقتصادية للدول العربية. حيث جاءت هذه الاتفاقية بين الدول العربية تنفيذ للقرار الصادر عن القمة العربية المنعقدة في بيروت مارس 2002 والتي أقرت مشروع الاتفاقية، إثر ذلك، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرار عام 2003 بالموافقة على الاحكام العامة للاتفاقية التي ناقشتها مجموعة الخبراء العرب في بيروت خلال عامي 2002 و 2003، داعيا الدول العربية المهتمة لبدء جولة مفاوضات بشأن التزامات فتح السوق للقطاعات الخدمة والتي بدأت في بيروت بشهر أكتوبر 2004 وانتهت فيها أيضا في فيفري 2017، بمشاركة 9 دول عربية: هي دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عمان، المملكة المغربية، لبنان، جمهورية مصر العربية، اليمن والسودان، فيما انضمت المملكة الأردنية للاتفاقية لاحقا. حيث دخلت الاتفاقية العربية حيز النفاذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديق ثلاث دول من الموقعة عليها وذلك عملا بالمادة (32) منها، علما بأنه قامت ثلاث دول عربية هي السعودية، مصر والأردن بتوقيع الاتفاقية، ليصبح العدد 4 دول عقب توقيع دولة الامارات عليها، حيث تتكون الاتفاقية من حيث المضمون على 35 مادة قانونية تعكس المواد القانونية والمبادئ والمفاهيم الرئيسية لاتفاقية التجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية "جاتس" و5 ملاحق مماثلة لملاحق اتفاقية "جاتس".[1]

وفي الأخير فإن توقيع اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية يأتي بمثابة خطوة داعمة لقطاع

لقطاع الخدمات في الإمارات، والذي يستحوذ على الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 50 في المئة وأيضا لقطاعات الخدمات في الدول العربية.

[1] www.alittihad,ae ، تاريخ الإطلاع 2021/05/10، 19:12.

كما أن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تأتي مع توجه عربي إلى أهمية السير في تحرير التجارة في الخدمات بشكل متواز مع تحرير التجارة في السلع، لتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما يتوافق مع التزامات تلك الدول في إطار منظمة التجارة العالمية. تمنع اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية موردي الخدمات خلال الوقت الراهن فرصة أفضل للنفاذ إلى أسواق القطاعات الخدمية التي تم تحريرها في إطار هذه الاتفاقية.[1]

الفرع الثاني: مضمون اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

اشتملت الاتفاقية على 35 مادة منقسمة إلى 6 أجزاء نذكر أهمها:

الجزء الأول: النطاق والتعاريف:[2]

المادة الأولى: التعاريف:

1_لأغراض هذه الاتفاقية تعتمد التعاريف الآتية:

أ–الدول العربية: الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

ب–الدول الأطراف/الدولة الطرف/الأطراف/الطرف: الدول/الدولة العربية التي تكون هذه الاتفاقية نافذة بالنسبة لها.

ج–الاتفاقية: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية التي تشمل الاحكام العامة وجداول الالتزامات.

د–المجلس الاقتصادي والاجتماعي: المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنشأ بموجب المادة (08) من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، الموافق عليها في مجلس الجامعة بتاريخ 1950/04/13 وأي تعديل يقع عليها.

هـ–الدول العربية الأقل نموا: الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة، وتمنح دولة فلسطين المعاملة نفسها.

و–الأمانة العامة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

2_لأغراض هذه الاتفاقية، تعرف التجارة في الخدمات على أنها توريد الخدمة:

أ–من أراضي طرف ما إلى أراضي أي طرف آخر.

---

[1] وكالة أنباء الامارات: www.al-ain.com تاريخ الإطلاع: 2021/05/10 /09:35.

[2] جامعة الدول العربية، **محضر توقيع دولة الامارات العربية المتحدة على "اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية"**، نسخة مطابقة للأصل، مصر،2019 ص02.

ب–من أراضي طرف ما إلى مستهلك الخدمة في أراضي طرف آخر.

ج–من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من طرف ما في أراضي أي طرف آخر.

د–من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من طرف ما في أراضي أي طرف آخر.

المادة الثانية: الأهداف:[1]

حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في الخدمات بين الدول العربية من خلال:

1_وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل التجارة في الخدمات بينها، بهدف تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

2_تعزيز المصالح المشتركة للدول العربية في مجال الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة والتوازن بين الحقوق والالتزامات

3_مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول العربية الأقل نموا.

المادة الثالثة: نطاق الإتفاقية:

1–تقوم الدول الأطراف بتحرير التجارة في الخدمات فيما بينها تماشيا مع أحكام المادة الخامسة من الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) الملحقة باتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، وتراعى في ذلك الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية الواردة في الفقرة 3(أ) من المادة الخامسة من اتفاقية الجاتس.

2–تنطبق هذه الإتفاقية على الإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف والتي تؤثر على التجارة في الخدمات.

3–لايجوز لأية دولة طرف أن تتخذ إجراء يخالف أحكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها.

الجزء الثاني: الإلتزامات العامة:

المادة الرابعة: معاملة الدولة الأكثر رعاية.

المادة الخامسة: التحرير الأشمل.

المادة السادسة: اتفاقيات تكامل أسواق العمل.

[1] جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص06.

المادة السابعة: الشفافية:

1_على كل طرف، وباستثناء الحالات الطارئة، أ، ينشر جميع الإجراءات الهامة وذات التطبيقات العامة والتي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها، وذلك دون إبطاء وفي موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الإجراءات. وينبغي أيضا نشر جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون أي من الأطراف قد وقع عليها.[1]

المادة الثامنة: الإعلان عن المعلومات السرية.

المادة التاسعة: الدول الأقل نموا.

المادة العاشرة: القواعد والإجراءات المحلية.

المادة الحادية عشر: الاعتراف.

المادة الثانية عشر: الاحتكارات والموردون الحصريون للخدمات.

المادة الثالثة عشر: الممارسات التجارية.

المادة الرابعة عشر: إجراءات الوقاية الضرورية الطارئة.

المادة الخامسة عشر: المدفوعات والتحويلات.

المادة السادسة عشر: القيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات.

المادة السابعة عشر: المشتريات الحكومية.

المادة الثامنة عشر: استثناءات عامة.

المادة التاسعة عشر: الاستثناءات الأمنية.

المادة العشرون: الدعم:

1_يعترف الأطراف بأن للدعم في بعض الظروف آثار مشوهة للتجارة في الخدمات، ينبغي أن يتبادل الأطراف المعلومات عن جميع أنواع الدعم المتصلة بالتجارة في الخدمات التي توفرها الدولة الطرف لموردي الخدمات المحلين فيها.

[1] جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

الجزء الثالث: الالتزامات المحددة:[1]

المادة الحادية والعشرون: النفاذ إلى الأسواق.

المادة الثانية والعشرون: المعاملة الوطنية.

يوفر كل طرف للخدمات أو موردي الخدمات من أي طرف آخر، فيما يتعلق بجميع الإجراءات المتعلقة بتوريد الخدمات، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يوفرها لأمثالها من الخدمات وموردي الخدمات لديه، وذلك في القطاعات المدرجة في جدول التزاماته، وذلك طبقا للشروط المحددة فيه لا يجوز تفسير الالتزامات المحددة بموجب هذه المادة على أنها تفرض على أي طرف التعويض عن أي ضرر تنافسي جوهري ينجم عن الصفة العربية للخدمات أو موردي الخدمات.

المادة الثالثة والعشرون: الالتزامات الإضافية.

الجزء الرابع: التحرير التدريجي:

المادة الرابعة والعشرون: التفاوض بشأن الالتزامات المحددة.

المادة الخامسة والعشرون: جدول الالتزامات المحددة:

-ويحدد في كل جدول مايلي:

أ_ ظروف وحدود وشروط النفاذ إلى الأسواق.

ب-شروط المعاملة الوطنية وأحكامها.

ج-التعهدات المتصلة بالالتزامات الإضافية.

د-الإطار الزمني لتنفذ الالتزامات المشار إليها وحسبما تقتضي الضرورة.

هـ-موعد بدء سريان هذه الالتزامات.

المادة السادسة والعشرون: تعديل الجداول.

الجزء الخامس: أحكام مؤسساتية:

المادة السابعة والعشرون: تسوية المنازعات والتنفيذ.

[1] الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، المرسوم رقم 2021/27 الصادر سنة 2021، ص32.

المادة الثامنة والعشرون: مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المادة التاسعة والعشرون: التعاون الفني.

الجزء السادس: أحكام ختامية:[1]

المادة الثلاثون: الحرمان من المزايا:

-يجوز لأي طرف أن يرفض منح مزايا هذه الاتفاقية:

أ_ لتوريد خدمة ما، إذا أثبت أن الخدمة تورد من أراضي دولة غير طرف أو من داخل أراضي لا يطبق عليها الطرف الرافض هذه الاتفاقية.

ب_ في حالة توريد خدمة من خدمات النقل البحري.

ج_ لمورد خدمات له صفة الشخص القانوني، إذ أثبت أنه ليس مورد خدمات من طرف آخر أو أنه مورد خدمات من طرف لا يطبق عليه الطرف الرافض هذه الاتفاقية.

المادة الحادية والثلاثون: المقاطعة العربية.

تراعى في تطبيق هذه الاتفاقية أحكام المقاطعة العربية والقرارات الصادرة بشأنها من مختلف الجهات المختصة.

المادة الثانية والثلاثون: التصديق والنفاذ.

المادة الثالثة والثلاثون: الانسحاب من الاتفاقية:

-لا يجوز لأي طرف أن ينسحب من هذه الاتفاقية إلا بعد مرور ثلاث سنوات على نفاذها بالنسبة إليه ويكون الانسحاب بشعار خطي يوجه إلى الأمين العام بجامعة الدول العربية ولا يصبح نافذا إلا بعد سنة من تاريخ تبليغه هذا الإشعار.

المادة الرابعة والثلاثون: تعديل الاتفاقية.

المادة الخامسة والثلاثون: الملاحق وجداول الالتزامات.

[1] الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

المطلب الثاني: التعاون العربي في مجال تجارة الخدمات:

عند النظر إلى دولنا العربية، وبعد أن اتجهت إلى بناء إقتصادياتها ورفع معدلات التنمية الاقتصادية بها، فإنها لم تكن تعطي الاهتمام الكافي لتجارة الخدمات وتأسيس مستلزمات تطورها مما جعلها تستورد الخدمات من الدول المتقدمة، وبالتالي كان لزاما على الدول العربية أن تتجه نحو الاهتمام بالتجارة الدولية في الخدمات فيما بينها.

الفرع الأول: مبررات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية:

توجد مجموعة من المبررات التي تحفز على تحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي العربي، نورد منها مايلي:[1]

*إن بعض الخدمات كالإنشاءات والخدمات المهنية يسهل تحريرها على المستوى الإقليمي في ضوء غياب قواعد أو مواصفات عالمية تحكمها (بالمقارنة على سبيل المثال بقطاع الاتصالات أو الخدمات المالية)، وغالبا ما تكون هذه القطاعات خاضعة للعديد من القيود الحمائية والقوانين والإجراءات المحلية المنظمة لها، ويمكن تحرير مثل هاته القطاعات بين دول تجمعها لغة مشتركة وتتقارب بينها مستويات التنمية. وهناك بعض الخدمات المهنية التي يمكن تحريرها من خلال الإعتراف المتبادل للمواصفات ومعادلة الشهادات والتدريب المهني لمنح تراخيص ممارسة المهنة.

*إن التحرير على المستوى الإقليمي العربي يساعد على دعم صناعة الخدمات الناشئة من خلال المنافسة داخل الحدود للسوق الإقليمية وعلى مستوى أقل من العالمية، فبالإضافة إلى الخدمات التي بدأت بالفعل في التواجد على المستوى العالمي مثل (خدمات الشركات العربية العاملة في مجالي الإتصالات والتشييد والبناء)، هناك قطاعات خدمية أخرى يمكن أي يتم دعمها على المستوى الإقليمي العربي لكي تكتسب القدرة على المنافسة دوليا وعالميا، مثال ذلك خدمات الأعمال وخدمات الرياضة والترفيه. غير أن تحرير الخدمات على المستوى الإقليمي العربي يحتاج في المقابل إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية وإدخال تشريعات مسبقة للتحرير لتقليل الآثار السلبية الممكنة، وذلك بوجه خاص فيما يتعلق بالقطاعات الخدمية التي تتميز بوجود تكلفة مرتفعة وغارقة (sunk cost)، وبالتالي فإنه يتعين دعم هذه القطاعات بحيث تظل مفتوحة أمام المنافسين المحتملين في المستقبل لضمان عدم استئثار الشركات الأوائل في السوق بمزايا النفاذ إلى السوق بمرحلة أولى، ومحاولة منع المنافسين المحتملين من دخول السوق

*لقد شرعت الدول العربية بتحرير التجارة الخارجية للخدمات في إطار الاتفاقيات الدولية، سواء من خلال

الانضمام لمنطقة التجارة العالمية، أو بإبرام عدد من الدول الأردن، البحرين، عمان والمغرب اتفاقيات للتجارة

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الفصل الثاني عشر ص 217.

الحرة مع الولايات المتحدة، تشمل تحرير تجارة الخدمات، وبالتالي فقد اعتاد العدد الأكبر من الدول العربية على أحكام وآليات التفاوض لتقديم الالتزامات والتعهدات لتحرير التجارة الدولية في الخدمات سواء على المستوى متعدد الأطراف أو على المستوى الإقليمي.

الفرع الثاني: التجارة الدولية للخدمات بين الدول العربية:

لقد أصبحت عملية تحرير التجارة البينية في الخدمات تلقى المزيد من الاهتمام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تقوم إحدى عشرة دولة عضو في المنطقة بالتفاوض منذ عام 2003 وذلك للتوصل إلى اتفاقية لتحرير التجارة البينية في الخدمات مرتبطة باتفاقية (الجاتس) لمنظمة التجارة العالمية، وعلى أن تتضمن التزامات بتحرير تجارة الخدمات بصورة أشمل من الالتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية. وحتى تتمكن الدول العربية من تحقيق تقدم في عملية تحرير التجارة البينية للخدمات فإن الأسلوب الأكثر فاعلية لتحديد المواقف التفاوضية لأي دولة عربية مشتركة في المفاوضات هو ذلك الذي يعمل على ربط المفاوضات لتحرير تجارة الخدمات، كما يمكن للدول العربية المشاركة في المفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات انتهاج أسلوب يعتمد على التفاوض لتحرير قطاعات خدمية محددة بالكامل.

ويقدم الجدول الموالي صورة عن تجارة الخدمات لبعض الدول العربية خلال سنة 2018:

جدول رقم(02): تجارة الخدمات لدول عربية خلال سنة 2018:

المؤشر	الأردن	السعودية	قطر	المغرب	تونس	السودان	فلسطين
تجارة الخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	28.6	13.2	26.5	24.7	17.7	6.6	15.3
صادرات خدمات النقل (%من صادرات الخدمات التجارية)	19.0	28.3	56.6	19.7	31.0	27.6	1.8
صادرات خدمات السفر (%من صادرات الخدمات التجارية)	74.8	72.7	31.3	43.5	47.1	70.2	43.7
واردات خدمات النقل (%من واردات الخدمات التجارية)	56.1	28.6	37.3	47.8	49.3	73.9	25.9
واردات خدمات السفر (%من واردات الخدمات التجارية)	29.7	30.2	30.2	21.6	28.9	1.2	50.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التجارة العربية**، العدد01، 2020.

-من خلال الجدول نلاحظ مؤشر تجارة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع بنسبة 28.6% لدولة الأردن ومنخفض بالنسبة لدولة السودان بنسبة ضئيلة قدرت ب 6.6%، أما بالنظر إلى صادرات خدمات النقل فقدرت نسبتها الأكبر في دولة قطر بنسبة 56.6% (من صادرات الخدمات التجارية) في المقابل سجلت فلسطين أقل نسبة 1.8%

-أما واردات خدمات النقل فقد سجلت ارتفاعا في دولة السودان بنسبة 73.9% (من واردات الخدمات التجارية)، وانخفاضا في دولة فلسطين بنسبة 25.9%

-ومن حيث مؤشر خدمات السفر فقد كانت النسبة الأكبر في الصادرات لدولة الأردن حيث سجلت 74.8% (من صادرات الخدمات التجارية)، وكانت النسبة الأصغر لدولة قطر بنسبة 31.3% (من صادرات الخدمات التجارية)، أما من حيث واردات خدمات السفر فقد كانت النسبة الأكبر فيها لدولة فلسطين بنسبة 50.6% (من واردات الخدمات التجارية)، والنسبة الأصغر كانت لدولة السودان بنسبة 1.2%(من واردات الخدمات التجارية).

* ويمكن التطرق كذلك إلى أهم المؤشرات التجارية الخارجية للدول العربية (2018-2019) والمبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم(03): أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية (2018-2019) بالمليار دولار:

بيان	2018	2019	التغير	نسبة التغير%
تجارة الخدمات	553.1	528.6	-24.4	-4.4
صادرات الخدمات	216.1	218.1	2.0	0.9
واردات الخدمات	336.9	310.5	-26.4	-7.8
ميزان الخدمات	-120.8	-92.4	28.3	-23.5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **اتجاهات التجارة الخارجية في العالم والدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، عدد مارس 2021 ص13.

-شهدت تجارة الخدمات في الدول العربية تراجعا بمعدل 4.4% من 553.1 مليار دولار عام 2018 إلى528.6 مليار دولار عام 2019، أي ما يعادل 4.4% من اجمالي تجارة الخدمات في العالم لنفس العام. حيش تصدر مجموعة الدول العربية خدمات بقيمة 218.1 مليار دولار بحصة 3.55% من الإجمالي العالمي، فيما تستورد خدمات بقيمة 311 مليار دولار بحصة تبلغ 5.3% من الإجمالي العالمي، إلا أن المؤشر الإيجابي هو تقلص العجز في ميزان تجارة الخدمات بمعدل 23.5 إلى 92.4 مليار دولار لعام 2019.

-إضافة إلى هذا فإن تجارة الخدمات في الدول العربية شهدت تحسنا متواصلا خلال سنة 2019 للعام الخامس على التوالي، حيث زادت قيمتها الإجمالية بنحو 2.4% لتبلغ حوالي 5745 مليار دولار، وبلغ نصيب مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية حوالي 41.2% من الإجمالي العالمي عام 2019 مقارنة مع نسبة بلغت حوالي 40.9% خلال 2018. بينما شهدت نسبة مساهمة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي تراجعا طفيفا لتبلغ حوالي 5.6% محققة عام 2018.

وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (04): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية في اجمالي تجارة الخدمات العالمية(2015-2019):

(%)

الاقاليم	إجمالي تجارة الخدمات										
	المدفوعات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات (2019-2018)	المتحصلات					معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات (2019-2018)
	2015	2016	2017	2018	2019		2015	2016	2017	2018	2019	
الدول النامية، منها	38.1	37.7	37.8	40.9	41.2	0.7	29.7	29.4	29.6	32.6	33.2	1.8
- الدول العربية	6.7	6.1	6.0	5.9	5.6	-3.8	3.6	3.7	3.7	3.6	3.7	1.7
العالم (مليار دولار أمريكي)	4,778	4,826	5,213	5,612	5,745	2.4	4,912	4,988	5,421	5,906	6,025	2.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2020، **التجارة الخارجية للدول العربية**، الفصل الثامن ص 174.

أما الجدول الموالي فيوضح مرتبة بعض البلدان العربية في صادرات وواردات الخدمات التجارية،

جدول رقم(05): مرتبة بعض البلدان العربية في صادرات وواردات الخدمات التجارية(2018):

الدولة:	صادرات الخدمات التجارية:	الدولة:	واردات الخدمات التجارية:
الامارات	12	الامارات	11
مصر	25	السعودية	15
قطر	26	قطر	22
السعودية	27	الكويت	24
المغرب	28	مصر	32
لبنان	29	لبنان	33
البحرين	36	العراق	39

الأردن	47	الجزائر	40
العراق	51	عمان	42
الكويت	54	المغرب	46
عمان	59	البحرين	49
تونس	68	الأردن	56
الجزائر	70	تونس	71
السودان	85	ليبيا	73
اليمن	145	السودان	95
ليبيا	158	اليمن	125

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، **التعاون العربي في مجال تجارة الخدمات**، الفصل الثاني عشر.

-ويتبين من خلال **الجدول رقم (05)** أن بعض الدول العربية تحتل مراتب أعلى في نصيبها من صادرات الخدمات كما الحال في دولة الامارات والتي تحتل المركز 12 في صادرات الخدمات مقارنة بالمركز 11 في الواردات كذا هو الحال بالنسبة للسعودية وقطر.

-أما في أسفل الترتيب فيلاحظ من خلال الجدول انها كانت للسودان، ليبيا واليمن. فقد احتلت ليبيا المركز 158 في صادرات الخدمات، واليمن احتلت المركز 125 في واردات الخدمات.

وتحتل12 دولة عربية مرتبة ضمن أعلى 60 دولة مستوردة للخدمات التجارية. وكما تم الإشارة سابقا فإن أغلبها القطاعات الخدمية تعد مدخلات إنتاج لكافة الأنشطة الاقتصادية بالدولة، كما أن استيراد الخدمات غالبا ما يكون بنسب مشاركة مع الخدمات الوطنية وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على كفاءة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

*وعلى صعيد التطورات في أداء تجارة الخدمات في الدول العربية، فقد تراجع العجز المحقق بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، جاء ذلك كمحصلة لتراجع المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 زيادة قدرها 8 مليار دولار تعادل نسبة بلغت 3.7% لتبلغ حوالي 222.1 مليار دولار، ذلك مقارنة مع نحو 214.1 مليار دولار محققة خلال عام 2018. جاء ذلك كنتيجة لاستمرار الزيادة المتحققة بالمتحصلات من بند السفر (السياحة) في بعض الدول العربية، وذلك مع استقرار الظروف الداخلية في بعض الدول السياحية الرئيسة بالمنطقة. حيث تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنحو 409 مليار دولار بما نسبته 1.5% لتصل إلى 324.2 مليار دولار عام 2019 خلال 2018. يرجع ذلك بصفة رئيسية للتراجع الذي شهده بند الخدمات الأخرى للدول العربية كمجموعة نتيجة للتطورات السابقة في جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية،

تحسن العجز المحقق في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في 2019، ليسجل نحو 1021 مليار دولار مقارنة مع حوالي 115.9 مليار دولار محقق عام 2018 بنسبة تراجع قدرها 11.2%

وهذا ما سيوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية(2019):

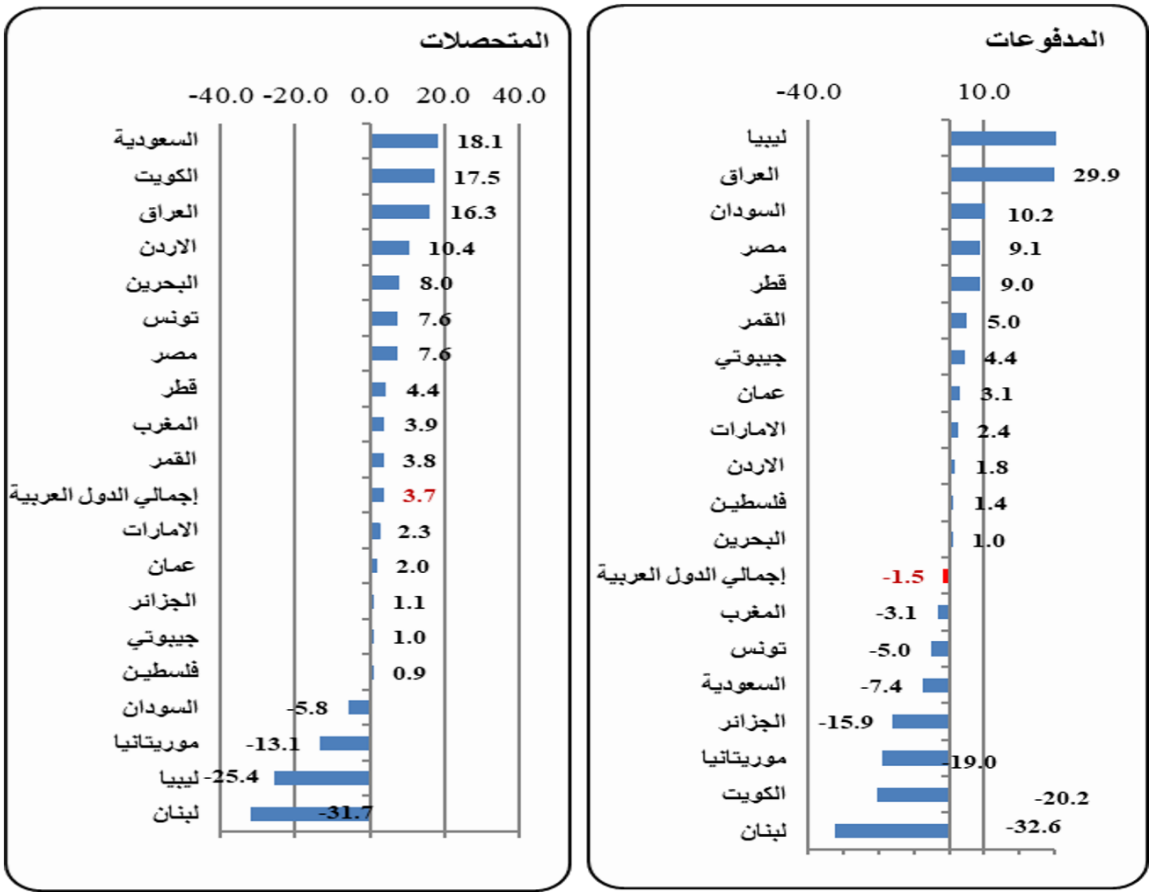

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2020، **التجارة الخارجية للدول العربية**، الفصل الثامن ص 175.

وعلى مستوى الدول فرادى، تحسن عجز الميزان الخدمي خلال عام 2019 في كل من الكويت والجزائر، موريطانيا والسعودية، بنسب تفاوتت بين مستويات 15.7% و31.5% مقارنة بعام 2018. في حين زاد الفائض في كل من تونس، الأردن البحرين، المغرب ومصر، بنسب تراوحت بين 2%و66% وقد سجلت كل من ليبيا، العراق، الامارات، قطر، جزر القمر، عمان وفلسطين زيادة بالعجز خلال عام 2019، وتراجع الفائض في كل من السودان، لبنان، جيبوتي، بنسب بلغت 61% و18.4% و2% على الترتيب خلال 2019. **الشكل رقم (02)**

الشكل رقم (02): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية(2015-2019):

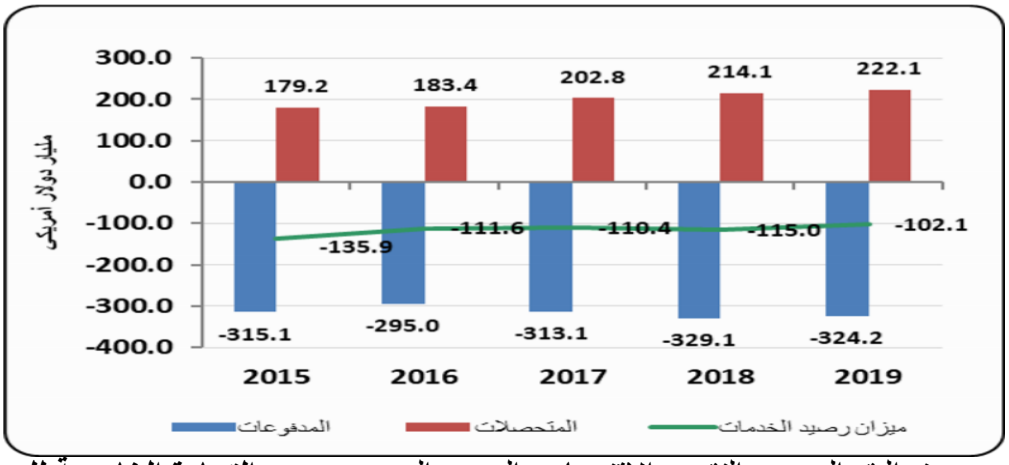

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2020، **التجارة الخارجية للدول العربية**، الفصل الثامن ص 175.

هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية:

الشكل رقم(03): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية(2019):

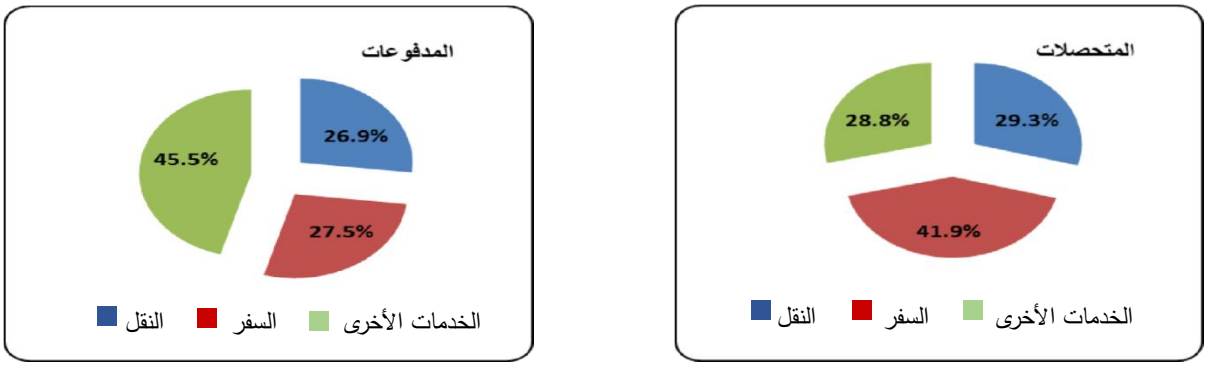

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2020، **التجارة الخارجية للدول العربية**، الفصل الثامن ص 176.

*خلال عام 2019، زاد نصيب المتحصلات من بند السفر في اجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة لتسجل نحو 41.9% مقارنة مع حوالي 40.3% محققة خلال 2018. في حين تراجعت حصة المتحصلات من بند النقل لتبلغ حوالي 29.3% عام 2019 مقابل حصة قدرها 30.1% عام 2018.

وفيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات الخدمية فقد ارتفع نصيب بند السفر من اجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية ليصل الى حوالي 27.5% عام 2019 مقارنة لنحو 26% عام 2018. كما شهد عام 2019 زيادة حصة المدفوعات من بند النقل في اجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية لتصل الى نحو 26.9%

المطلب الثالث: مزايا التجارة العربية البينية في الخدمات:

ان النمو السريع الذي تشهده التجارة الخارجية للخدمات في العديد من الدول العربية يشير الى تجارة الخدمات يمكن ان تلعب دور المحرك لتنمية التجارة بين الدول العربية ويحفزها على تحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي العربي.

الفرع الأول: المكاسب المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات العربية:

1-توسيع نطاق التجارة:[1] ان توسيع نطاق التعاون العربي من خلال تضمين منطقة التجارة الحرة العربية تحرير

تجارة الخدمات، والعمل على تعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية، من شأنه ان يساعد كثيرا في معالجة أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية منفردة، كما يساعد كذلك على توسيع رقعة السوق وتهيئة مجال أوسع وأعمق لعمل الشركات ونشاطها، وبفتح المجال امامها لتكوين وحدات ذات أحجام كبيرة، الامر الذي سوف يرفع من كفاءتها ويعزز من قدرتها التنافسية في ظل إزالة الحواجز امام تجارة الخدمات وتحريرها.

2-سهولة الانضمام والإرادة: من بين الأسباب التي تدعو الدول العربية للدخول في ترتيبات تجارة إقليمية السهولة النسبية التي يمكنها بها الانضمام الى هذه الترتيبات كما ان الدول العربية أقرب للوصول الى اتفاقيات حول عدد كبير من الموضوعات في غضون فترة قصيرة نسبيا خدمة لمصالحها المشتركة، بالمقارنة مع صعوبة طول وتعقيد المفاوضات التي جرت وتجري تحت مظلة المنظمة العالمة للتجارة والتي تشترك فيها دول كثيرة.

3-تزايد عوائد الاستثمار وزيادة المنافسة: من الفوائد التي يمكن أن يحققها أي ترتيب تجاري عربي أنه يزيد من عوائد الاستثمار ويشجع المنافسة بين الشركات العربية، كما أن زيادة حجم السوق العربية من شأنها أن تزيد

المنافسة، لأن الشركات العربية ستعمل على زيادة حصتها في الأسواق العربية بل والعالمية، وأمام الدول العربية فرصة لمحاكاة النموذج الأوروبي إذ انتهجت السياسة السليمة والأحسن.

*كما أن تحرير التجارة في الخدمات بشكل عام وعلى المستوى الإقليمي بشكل خاص أثبت مزاياه العديدة خاصة إذا ما قورن الأمر بتحرير التجارة السلعية التي تترتب عليها خسارة في الحصيلة الجمركية، ويمكن أن يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة. فتجارة الخدمات تساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد ككل إذا ما اقترن التحرير بالضوابط اللازمة لضمان المنافسة.[2]

[1] وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص 340.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، **التعاون العربي في مجال تجارة الخدمات**، الفصل الثاني عشر ص 247.

*وتعتبر بعض الدول العربية من الدول (المصدرة) للعمالة والخدمات المهنية، والبعض الآخر من الدول(المستوردة) لهذا القطاع ذو أهمية (حركة الأشخاص الطبيعيين)، ويتيح اتفاق الخدمات لهاتين المجموعتين من الدول العربية تلبية احتياجاتها التصديرية أو الاستيرادية وفقا للشروط والقواعد المنظمة والموضحة بجداول الالتزامات. وفي ظل وجود اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، تمنح الدول الأعضاء في الاتفاقية مزايا إضافية للدخول إلى الأسواق العربية ومنحها المعاملة الوطنية وأية تعهدات إضافية مدرجة في جدول التزامات الدول الأعضاء الانفتاح على بعضها البعض.

الفرع الثاني: أهم الآثار الإيجابية لتجارة الخدمات على اقتصادات الدول العربية:

تبين التجارب الدولية أن التطور الذي يشهده قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني يشكل إحدى أبرز معالم التنمية حيث ترتفع حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ويتوسع كذلك التشغيل في قطاع الخدمات، كلما ارتفع الدخل القومي للفرد في الاقتصاد، كذلك فإن كفاءة الخدمات تعتبر من أهم العوامل في اكتساب القدرة التنافسية على المستوى الدولي ليس فقط لقطاع الخدمات ذاته بل كذلك لقطاع إنتاج السلع، والذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج، فمثلا أصبحت كفاءة خدمات الاتصالات والنقل السريع ضرورية لاكتساب القدرة التنافسية في الأسواق العالمية بالنسبة للإنتاج وتصدير السلع الذي يتأثر بالفترة الزمنية لتوصيلها للمستهلك. مثل ذلك صناعة الملابس الجاهزة والمنتجات الإلكترونية.[1]

-إضافة إلى ذلك فقد أكد مسؤولون أن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية سيعمل على تعزيز قدراتها التنافسية التصديرية، ويحسن من الميزان التجاري، إضافة إلى أنه من المتوقع أن تجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة إلى قطاع الخدمات، ما يوفر المزيد من فرص العمل، وسترفع من حجم التبادل التجاري بين الدول العربية بنسبة 14% وهو ما يساعد في تجاوز القيود والعقبات التي تشهدها حركة التجارة البينية العربية.[2]

الجدول رقم(06): مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل (2018):

الدولة	مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل (%)
الأردن	68.1
الامارات	58.5
البحرين	64.3
تونس	37.5

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص 213-214.

[2] سامي مسالمة، www.alkhaleej.ae مرجع سبق ذكره.

الجزائر	29.8
السعودية	73.6
السودان	40
العراق	75.8
عمان	31.8
فلسطين	62.3
قطر	44.1
جزر القمر	30.1
الكويت	72.3
لبنان	78.3
ليبيا	70.8
مصر	51.1
المغرب	55.9
موريطانيا	52.00
اليمن	47.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، **التعاون العربي في مجال تجارة الخدمات**، الفصل الثاني عشر، ص 235.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول بيانيا وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم(04): نسبة مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل لسنة2018:

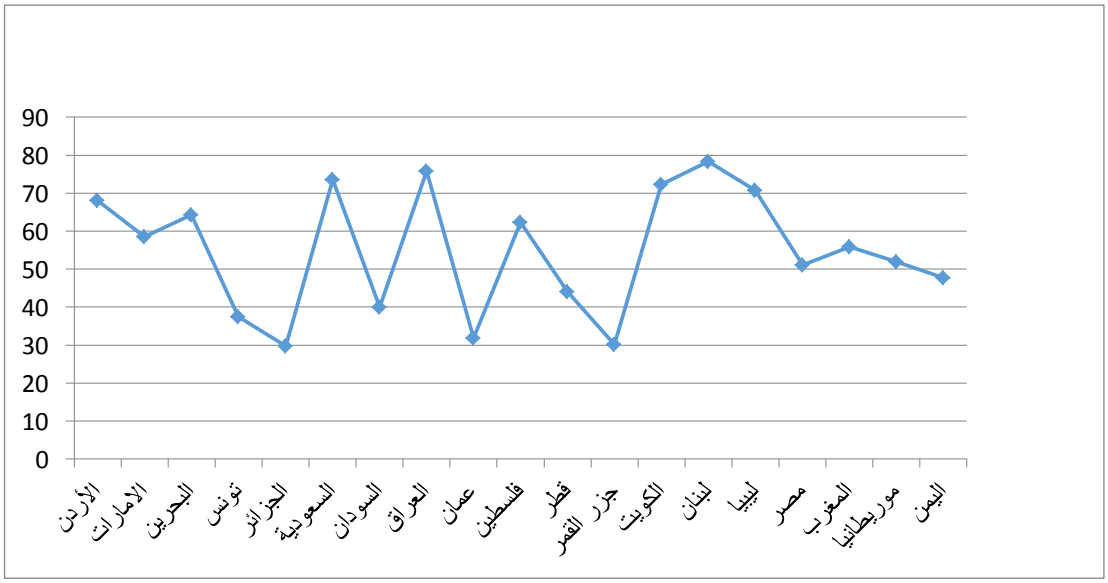

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(06).

-نلاحظ من خلال **الجدول رقم(06)** أن مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل في لبنان تمثل 78.3% والذي قد يرجع إلى تطور قطاع الخدمات المالية والسياحة، كما يصل إلى 73.6% في السعودية خاصة في ظل نشاط عدد من القطاعات الخدمية الذي يعد من القطاعات كثيفة العمالة، و68.1% في الأردن، 64.3% في البحرين و55.9% في المغرب والتي تركزت بشكل كبير في قطاعات النقل والاتصالات والسياحة، و51.1% في مصر. لذا نجد أن الخدمات تتمتع بنسب مرتفعة مقارنة بالتغيرات في حصة العمالة الصناعية، ومن هنا نرصد أهمية قطاع الخدمات ومساهمته في عملية النمو والتنمية في البلدان العربية.

-كما أن تحرير التجارة في الخدمات له أهمية كبيرة حول التجارة السلعية بين الدول العربية، وكذلك أن زيادة التبادل التجاري في الخدمات سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري في السلع بين الدول العربية.[1]

-وستعزز كذلك مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب زيادة نصيب الدول العربية من تجارة الخدمات العالمية.

*ويوضح الجدول الآتي مساهمة تجارة الخدمات في اجمالي الناتج المحلي،

جدول رقم(07): مساهمة التجارة في الخدمات في اجمالي الناتج المحلي(2015-2019): الوحدة%

الدولة/السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	8.7	8.9	8.5	8.6	7.8
البحرين	50.6	57.4	54.0	53.5	-
جزر القمر	16.8	15.9	17.0	18.2	18.3
جيبوتي	60.8	57.3	62.3	54.0	53.5
مصر	10.9	9.3	15.8	16.9	15.3
العراق	12.9	11.8	11.4	10.5	12.9
الأردن	28.2	26.8	28.1	28.4	28.8
الكويت	26.1	29.1	27.7	32.0	28.4
لبنان	59.3	55.6	54.6	54.4	51.9
ليبيا	18.5	11.3	12.3	9.9	-
موريطانيا	14.4	13.7	13.4	12.0	13.1

[1] عن الموقع الالكتروني www.kuna.net/kw ، تاريخ الاطلاع 2021/05/13-18:09.

المغرب	22.3	23.0	24.7	24.7	24.7
عمان	19.9	20.5	20.5	20.5	22.4
قطر	28.3	30.8	27.7	27.7	96.1
السعودية	15.7	13.6	14.0	13.3	13.0
الصومال	–	–	–	–	–
السودان	4.5	5.8	7.5	8.1	9.2
جنوب السودان	9.5	–	–	–	–
سوريا	–	–	17.0	–	–
تونس	14.8	15.0	15.9	17.8	18.6
الامارات	–	–	–	–	–
فلسطين	14.7	12.4	13.6	15.6	–
اليمن	4.0	6.2	–	–	–

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية، البنك الدولي، الموقع الالكتروني:

http://data.albankaldowali.org/indicator، تاريخ الإطلاع:2021/05/11–10:23

ويمكن تمثيل معطيات الجدول بيانيا وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم(05): نسبة مساهمة التجارة في الخدمات في اجمالي الناتج المحلي لسنة 2019:

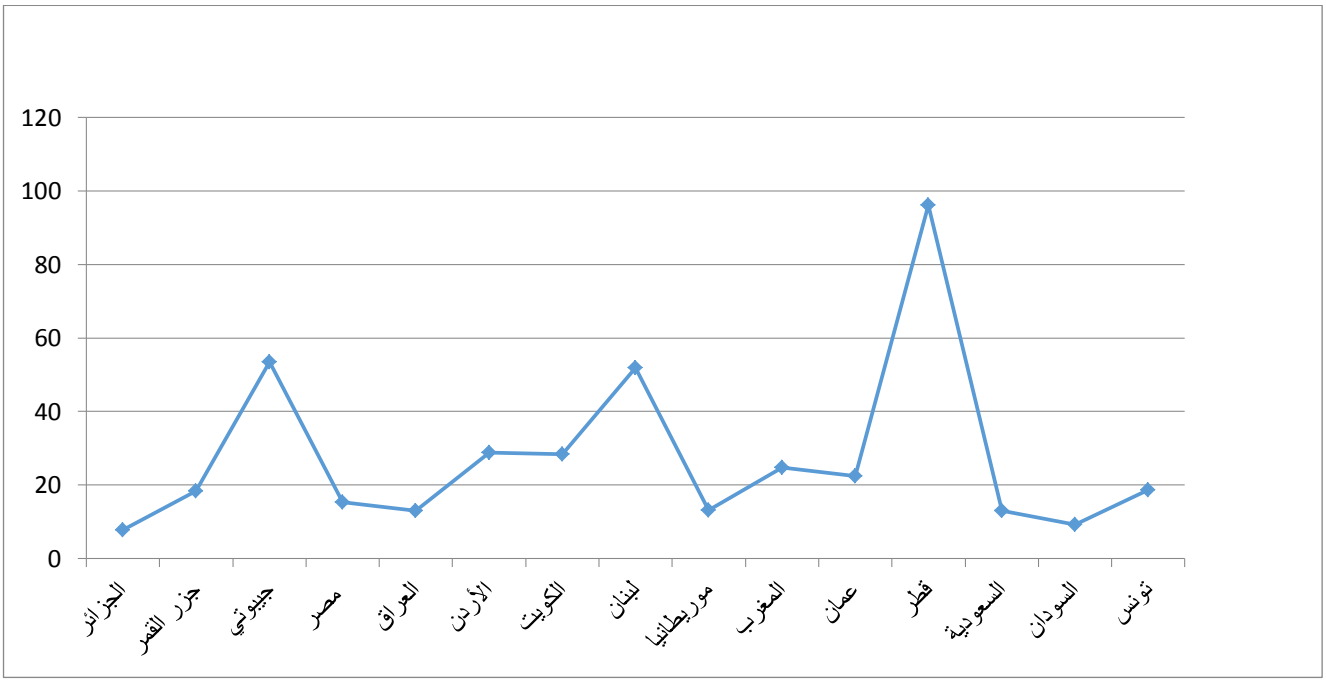

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(07).

–ومن خلال الجدول يتبين تطور مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية خلال الفترة(2015–2019)، ويتضح من خلاله أن مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين وجيبوتي ولبنان وقطر كانت مرتفعة جدا وحققت أعلى قيمة في قطر بنسبة فاقت 95% طيلة فترة الدراسة. بينما كانت هذه النسبة الأقل في اليمن والسودان وجنوب السودان والجزائر كذلك بنسب أقل من 10%.

*ويمكن الإشارة إلى أن هناك العديد من الجوانب الإيجابية للتعاون العربي في تجارة الخدمات، منها سهولة الانضمام والإدارة إلى الترتيبات التجارية الإقليمية، وإمكانية التوصل لاتفاقات بين الدول العربية حول عدد كبير من الموضوعات في غضون فترة قصيرة نسبيا، مقارنة مع المفاوضات التي جرت وتجري في منظمة التجارة

العالمية، التي تكون شديدة التعقيد، وتشترك فيها دول كثيرة. كما تستفيد الدول العربية من توسيع نطاق التجارة

حيث أن توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل تجارة الخدمات وتعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية، من شأنه أن يساعد في معالجة أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصادات العربية منفردة، كما يساعد كذلك على توسيع رقعة السوق وتهيئة مجال أوسع وأعمق لعمل الشركات ونشاطها ويفتح المجال أمامها لتكوين وحدات ذات أحجام كبيرة، مما يرفع كفاءتها ويعزز قدراتها التنافسية في ظل إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات. [1]

[1] محمد أمين، **تجارة الخدمات بين الدول العربية يعود بالكثير من الفوائد على اقتصاداتها**، عن الموقع الالكتروني: www.addustour.com، تاريخ الإطلاع:2021/05/13–18:30.

المبحث الثاني: تحديات تجارة الخدمات بين الدول العربية:

تواجه البلدان العربة مشاكل علمية وتطبيقية في مجال لتجارة في الخدمات وترجع هذه المشاكل أساسا إلى طبيعة التجارة للخدمات، واختلافها عن التجارة في السلع من ناحية، وإلى حداثة تنظيم التجارة الدولية في الخدمات بين الدول المختلفة من ناحية أخرى.

المطلب الأول: أهم التحديات المرتبطة بتحرير التجارة العربية في الخدمات:

يمكن سرد أهم التحديات التي تواجه عملية تحرير التجارة العربية للخدمات فما يلي: [1]

1_ الضغوط الخارجية: هناك العديد من التحديات المرتبطة بتحرير التجارة في الخدمات، ومن بين هذه التحديات الضغوط التي تمارس من المجتمع الدولي لتحرير الخدمات من أجل خدمة وفائدة مصالح شخصية ومحددة في الخارج، وتتم مثل هذه الضغوط من دون الالتفاتة إلى البيئة المحلية او الحاجة إلى إصلاح على المستوى المحلي التنظيمي و المؤسسي من أجل ضمان عملية تحرير فعالة ومثمرة ف المجال التنموي، هذا من المرجح أن يكون الحال كذلك بالنسبة إلى الدول العربية في سياقين: **الأول:** يرتبط بالبلدان طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ((مثل لبنان، اليمن، السودان، الجزائر وسوريا)) التي ترجح أن تواجه طلبات إضافية من أعضاء منظمة التجارة العالمية لفتح قطاعات خدماتها، بغض النظر عن مستوى تنميتها ووضع قطاعات الخدمات لديها ويرتبط السياق **الثاني:** بالضغوط التي مارسها قبل الشركاء التجاريون الكبيرون عند التفاوض على اتفاقات التجارة التفضيلية PTAs مع الدول العربية(مثل الولايات المتحدة والأردن والمغرب وعمان والبحرين).

2_عدم قدرة الحكومة على التعامل مع مشاكل الخدمات:

من التحديات الكبرى التي ينبغي النظر فيها غياب القدرة البشرية اللازمة القادرة على التعامل مع قضايا الخدمات.

هذه مسألة ذات أهمية كبيرة في جميع البلدان العربية، مع استثناءات قليلة، ليست القضية تتعلق فقط بنقص المفاوضين، ولكنها تمتد إلى عدم وجود بحوث وأدوات عند المسؤولين الحكوميين تكون قادرة على السماح للحكومات العربية على فهم ديناميات وتفاعل قطاع الخدمات. علاوة على ذلك يوفر تقسيم الاختصاصات السياسيات في مجال الخدمات نطاقا لنشوء تحالفات حمائية ودفاعية. وينعكس هذا في طبيعة صنع السياسيات المتعلقة بالتجارة في الخدمات والتي تديرها في كثير من الأحيان وزارة التجارة، في حين أن التنفيذ الفعلي يقع على عائق الوزارات القطاعية أو الوكالات، فحتى الآن لم تكرس البلدان العربية بصفة عامة سواء على المستوى الحكومي أو منظمات المجتمع المدني الاهتمام المتوقع للخدمات في كثير من البلدان العربية، لا يوجد قسم محدد للتعامل مع التجارة في الخدمات علاوة على ذلك لا يوجد على مستوى المجتمع المدني أو مقدمي الخدمات حتى

[1] كندة محمدية وأحمد غنيم، **القطاعات الخدمية وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية**، الجزء الأول، بيروت– لبنان،2011 ص49.

أي تحالف يعكس اهتمام هذا الجزء من المجتمع بالخدمات، نتيجة لذلك لاتزال الجوانب الإنمائية للإصلاح وتحرير الخدمات غير مدروسة بما في الكفاية.[1]

3_التحديات التي يفرضها الالتزام باتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

لدى المؤسسات صغيرة الحجم في الدول العربية تخوف كبير من عدم قدرتها على المنافسة في مجال تجارة الخدمات على المستوى العالمي وذلك للعديد من الأسباب أهمها:

-الإمكانات غير المسبوقة للشركات العملاقة او متعددة الجنسيات لما لها من إمكانيات مادية ضخمة، ومعرفة بآخر التطورات التكنولوجية وشبكات التوزيع العالمية وبنية ضخمة من قواعد المعلومات المتطورة.

-التطور الكبير من متطلبات العملاء سواءا من ناحية المستوى التكنولوجي او مواعيد التوريد مما ولد ضرورة وجود شبكة متكاملة من الإنتاج، التوزيع والتخزين، على المستوى العالمي، ففي ظل تفضيله التعامل مع جهة واحدة لابد من توفر كافة الخدمات التي يتطلبها العمل تحت مسؤولية واحدة، وهو ما أدى إلى ظهور نظام الحليف الاستراتيجي.[2]

-ثمة العديد من الاتفاقيات على المستويات الثنائية والإقليمية التي تتعامل مع انتقال اليد العاملة أو الاستثمارات بالرغم من عدم التعامل مع تحرير تجارة الخدمات في حد ذاتها، ويمكن ان يؤدي غياب التنسيق بين الاتفاقيات المختلفة إلى المشاكل التنظيمية او بعبارة اخرى قد لا تكون البلدان العربية على علم عند توقيعها معاهدات

الاستثمار الثنائية أنه يجب تمديد هذه الأفضلية لجميع الشركاء التجاريين كما هو مبين من خلال اتفاقية الجاتس، وهي مسألة تستحق الاهتمام الكبير نظرا لأهميتها القانونية وأبعادها التنموية، ينطبق الامر نفسه على اتفاقات العمل التي قد توافق فيها البلدان على بعض الاحكام حول حركة اليد العاملة التي غالبا ما تنعكس ف جداول اتفاقية الجاتس.[3]

-إضافة إلى ذلك تختلف تجارة الخدمات عن تجارة السلع لكونها غير منظورة، أي أنها تتم من خلال تدفق السلع

(الصادرات والواردات) أو عن طريق انتقال المعلومات أو تحويل الأموال وانتقال الافراد. ولذلك فإن الحواجز

التي تعترض تجارة الخدمات تأخذ أشكالا متعددة، ومن أهمها القوانين والأنظمة المحلية التي تحد من عدد موردي الخدمات في السوق كالاحتكارات أو القيود على التواجد التجاري للشركات الأجنبية والقود على شراء العقارات للأجانب، والقيود على الإقامة المؤقتة للأفراد لغرض تقديم الخدمات كالخبراء والمستشارين والأطباء وغيرهم من

[1] كندة محمدية وأحمد غنيم، مرجع سبق ذكره ص53.

[2] عبد القادر فتحي لاشين، **الاتفاقية العامة في الخدمات (GATS)وعلاقتها بقطاع النقل البحري في الدول العربية**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005 ص ص35،36.

[3] وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره ص 297.

المتخصصين. وتشكل القيود التي تفرض على تجارة الخدمات تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني، مما يؤدي على انخفاض الكفاءة الاقتصادية، ليس لقطاع الخدمات ذاته فقط، بل كذلك أيضا لقطاع انتاج السلع الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج.[1]

4_الاصلاحات التنظيمية والإدارية:

يشمل تحرير الخدمات العديد من الإصلاحات التنظيمية والإدارية لضمان ادخال قدر أكبر من المنافسة والتغلب على إخفاقات السوق (وهو ما يعني ضمنا أنه لا يمكن أن تعمل الأسواق بشكل صحيح من دون تدخل الحكومة). هناك حاجة إلى تدخل حكومي كبير في اشكال مختلفة (بحسب طبيعة الفشل في السوق وطبيعة قطاع الخدمات) لضمان تنظيم فعال. تؤدي الاختلافات في التدابير التنظيمية في مختلف البلدان إلى التمييز بحكم الامر الواقع. حتى ولو لم يتم تحرير الخدمات، للحد من هذا الخطر، قد تشجع الحكومات على الأقل الاعتراف بممارسات التنظيمية لبعضها البعض أو تؤمن شكل من التعاون المنظم، بالتالي، لا يمكن ان يتحقق تحرير التجارة في الخدمات دون مرافقة إصلاحات تنظيمية وإدارية محلية كبيرة. بحيث لا يمكن أن ينجح تحرير الخدمات من دون اصلاح تنظيمي مناسب وفعال. وهناك حاجة للإصلاح لتصحيح إخفاقات السوق، ولكن أيضا بسبب طبيعة تحرير الخدمات في حد ذاتها والتي تتعلق مباشرة بالممارسة التنظيمية، ويشير الإصلاح التنظيمي في حد ذاته إلى أهمية قدرة الحكومات

الإدارية والحاجة الملحة في المنطقة العربية إلى تعزيز هذا المجال، جنبا إلى جنب مع تعزيز دور المجتمع المدني.

تلك هي شروط مسبقة إذا كنا نسعى للتوصل إلى تحقيق نتائج تنموية إيجابية من تحرير الخدمات.[2]

المطلب الثاني: العوائق التي تواجه تنمية حركة التجارة العربية البينية في الخدمات:

يتوافق الاختلاف بين التجارة في الخدمات والتجارة في السلع تباين عوائق وقيود في تدفقات الخدمات باختلاف

طرق توريدها عن تلك التي تواجهها تجارة السلع:

1_تعدد الجهات المسؤولة عن التجارة في الخدمات:

في قطاع التجارة في الخدمات، تتعدد الجهات المسؤولة عن التجارة في الخدمات، والامكانيات المتوفرة لدى تلك

الجهات في وضع السياسات ومراقبة تنفيذها، وتقع هذه الجهات في ثلاث فئات رئيسية:

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص216.

[2] كندة محمدية وأحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 53،54.

-الجهات القطاعية الحكومية: تتولى جهة مركزية الاشراف على بعض قطاعات الخدمات كالبنك المركزي في قطاع الخدمات المالية.

-الجهات القطاعية شبه الحكومية: غالبا ما تتولى تنظيم العمل في الخدمات المهنية إما النقابات وإما الاتحادات، وتتضمن القواعد التنظيمية للخدمات المهنية مؤهلات العمل في المهنة وكذلك اللوائح التنظيمية لممارسة المهنة.

-الاتحادات أو الجمعيات المهنية: كما هو الحال بالنسبة إلى خدمات النقل الداخلي أو البري أو السياحي التي يمكن أن يشرف عليها العاملون فيها من خلال تجمع مهني يتولى وضع اللوائح التنظيمية. وقد لا تخضع بعض الخدمات إلى أية جهة مركزية تتولى وضع السياسات أو قواعد ممارسة المهنة، وينطبق ذلك خاصة على الخدمات التي تقسم بالحداثة، مثل: خدمات تكنولوجيا المعلومات وتلك المتفرغة منها.

2_ تعقيد آليات عمل التجارة في الخدمات:

إن رجل الاعمال الذي يرغب في الحصول على معلومات عن القطاعات الخدمية. وعن شروط الدخول إلى السوق، وعن مدى التوافق والاختلاف في المعاملة الوطنية، قد لا يستطيع الحصول على جدول التزامات الدول المختلفة، وبالرغم من توفر هذه الجداول على شبكة الانترنت فقراءتها ليست سهلة وقد لا يجيدها غير ذو الاختصاص.[1]

3_ القواعد والقوانين المحلية:

تختلف القطاعات الخدماتية من حيث توفر القوانين واللوائح الراعية لها. فبعض القطاعات تخضع لقوانين ولوائح، في حين لا يخضع البعض الآخر لأية قيود، وتتعدد مستويات القواعد المحلية في بعض القطاعات الخدمية حسب

طبيعة هذه القطاعات. فاللوائح والقواعد المنظمة للتشييد والبناء تختلف بين منطقة وأخرى في الدولة نفسها، وأحيانا وفقا لطبيعة ونوعية المباني مثلا.

4_ ضعف تجمعات رجال الأعمال:

بالرغم من أهمية تجارة الخدمات في البلدان العربية، مازالت هذه التجارة تعتبر في أطوارها الأولى من حيث ضعف تنظيمات رجال الأعمال العامة والقطاعية لها، وهو ما يرجع أساسا لحداثة الاهتمام بهذا النوع من التجارة وبتنمية الصادرات.

[1] بن قري سمير، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية-دراسة مقارنة لقطاع الاتصالات بين الجزائر ومصر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر)،2014/2013 ص83.

وتؤدي تجمعات رجال الأعمال (سواء كانت عامة أم قطاعية) دورا هاما في الدول المتقدمة، إذ أنها تتولى رعاية المصالح المشتركة لرجال الأعمال في قطاع الخدمات بصفة عامة، وتساعد صانعي القرارات الحكومية في تحديد المشاكل الإدارية والتشريعية التي تعتبر عائقا أمام تنمية التجارة في الخدمات محليا ودوليا.

*إضافة إلى هذا توجد عدة عوائق أهمها:[1]

-غياب التنسيق في السياسات الاقتصادية العربية، حيث أن لكل دولة سياستها الاقتصادية التي تحددها لتحقيق أهدافها التنموية.

-عدم كفاية البرامج الإعلامية والتدريبية التي تساعد على زيادة الوعي بأهمية تنمية التجارة في الخدمات بين الدول العربية والفوائد المرجوة، والتي تعود بالمنفعة على موردي الخدمة ومنظميها ومستهلكيها.

-عدم توافر بيانات كاملة عن هيكل السوق بكل قطاع خدمي ومدى مساهمته في الدخل القومي.

-عدم توافر دراسات كافية عن أهمية تنمية التجارة في الخدمات بين الدول العربية وأثرها على النمو والتنمية في الدول العربية.

-هناك بعض التداخل في أجندات تحرير تجارة الخدمات في الأطر متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، مما أدى إلى تشتت الجهود المحلية لمحاولة التنمية وتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

-تباين في القواعد والقوانين في عدد من الدول العربية، والتي قد تعيق عملية تنمية التجارة البينية في الخدمات.

-إن قواعد المنشأ التي تطبق على السلع لا تصلح للتطبيق على الخدمات، لأن الخدمات تقدم بوسائل مختلفة والتي تؤثر بدورها على قواعد المنشأ، وبالتالي هناك حاجة للاتفاق على الخطوط العريضة المتعلقة بقواعد المنشأ.

-لابد من الاتفاق على قواعد محددة تحكم المشتريات الحكومية والدعم والتدابير الوقائية وآلية لفض المنازعات التي قد تطرأ في المستقبل.

*وإضافة الى ما سبق توجد كذلك عوائق طبيعية في تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية حيث تعتبر هذه

العوائق مشتركة سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية، وترجع هذه العوائق إلى طبيعة الخدمة، فقد

تكون الخدمة غير قابلة للتخزين، وتحتاج إلى المواجهة المباشرة بين المنتج والمستهلك في المكان نفسه لكي تتم المعاملة، مما يجعل هناك صعوبة على المستهلك في التحقق من جودة الخدمة أو صلاحيتها، وهذا يتطلب وجود علاقة وثيقة بين المنتج والمستهلك، ولكن يمنع وجود هذه العلاقة مجموعة من العوامل أو الفروق الثقافية واللغوية،

[1] خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، **آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات**، اتحاد الغرف العربي-دائرة البحوث الاقتصادية- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2019 ص 25.

مما يجعلها غير قادرة على إتمام هذه العلاقة مقارنة بالسلع، وهذا ما نجده ملحوظا في الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

*كما أن غياب الإحصاءات المتصلة بالتجارة في الخدمات تشكل عائقا أمام تنمية حركة التجارة الدولية والإقليمية الثنائية. وفي حالة التجارة في السلع شهدت الإحصاءات تطورا كبيرا. وبالمقابل، تفرض طبيعة انتقال الخدمات بأساليب التوريد الأربعة، صعوبات فنية أمام انشاء نظام إحصائي للإلمام بتفاصيل تدفق الخدمات المختلفة الأنواع والاتجاهات الجغرافية، وذلك في ضوء التداخل بين الخدمات الوطنية والأجنبية في حالة ممارسة النشاط بأسلوب التوريد الثالث حق التأسيس، ويعتبر تطوير إحصاءات التجارة في الخدمات مشكلة عامة حاولت عدة منظمات دولية مواجهتها. وفي هذا الصدد أنشئ فريق عمل دولي يعني بإحصاءات التجارة في الخدمات يشارك فيه مؤتمر التجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة. وتعتمد إحصاءات التجارة في الخدمات حاليا على إحصاءات ميزان المدفوعات، التي ينقصها التصنيف الدقيق والتفصيلي، وعلى الاتجاهات الجغرافية للخدمات، وبالرغم من ذلك تعتبر هذه الإحصاءات المصدر الأساسي لإحصاءات التجارة في الخدمات، ويمكن تطويرها نتيجة لجهود اللجنة الدولية بهدف خدمة أغراض الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، كما ويجب تكثيف الجهود الدولية والإقليمية والوطنية للإرتقاء بنوعية إحصاءات التجارة في الخدمات.[2]

المطلب الثالث: سبل التغلب على تحديات التجارة العربية البينية في الخدمات:

-بما ان الدول العربية تواجه صعوبات كبيرة في تجارة الخدمات، فهي مطالبة باتخاذ مجموعة من الإجراءات واتباع جملة من السياسات التي تهدف لتطوير قطاعات الخدمات العربية، سنحاول استعراضها فيما يلي:

01-استمرار مشاركة البلدان العربية في المفاوضات بشأن التجارة العالمية في الخدمات من أجل استكمال قواعدها، نظرا لمصلحة هذه البلدان في المواضيع المطروحة. ومشاركة البلدان العربية تتم عن طريق تقديم مقترحات مشتركة بينها وبين غيرها من الدول التي تكمن مصالحها أيضا في التوصل إلى نتائج عملية ووضع

قواعد سليمة وآليات عمل فعالة، وفي موضوع النفاذ إلى الأسواق ينبغي إيجاد توازن بين ما تقدمه البلدان العربية من التزامات جديدة وما تحصل عليه من فرص تخولها النفاذ إلى أسواق البلدان الأخرى الأطراف.

02-تنسيق المواقف العربية إزاء المواضيع التي مازالت مطروحة للمفاوضات، وأبرزها القواعد المحلية، وقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات المتعلقة بالوقاية الطارئة والمشتريات الحكومية والدعم، والمعاملة الأكثر تفضيلا للدول الأقل نموا، نظرا لأهمية هذه المواضيع في إطار منظمة التجارة العالمية.

[1] عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] بن قري سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 83 84.

03-من الأهمية للدول العربية إعداد تقييم خاص ومستمر قبل تقديم العروض النهائية للتدقيق في التوازن بين الالتزامات والمكاسب التجارية التي ستحصل عليها الدولة من العروض الأخرى، أو من نتائج المفاوضات في الموضوعات الأخرى بصفة عامة.

04-ينبغي وضع استراتيجية عامة للخدمات بحيث تتضح أمام المفاوض العربي موقف القطاعات الخدمية بصفة عامة، وبالتالي معرفة القطاعات التي يمكن تقديم التزامات بالتحرير بخصوصها في إطار الاتفاقات الدولية والإقليمية والعربية.

05-يجب على الدول العربية أن تدرس إمكانية دخول مفاوضات اتفاقية الجاتس كتكتل اقتصادي إقليمي، تحت مظلة الجامعة العربية.

06-ولكي تستفيد الدول العربية من تحرير قطاع الخدمات، يجب توافر محيط اقتصادي كلي مستقر، وهذا الاستقرار سيوفر جوا من الثقة في قدرة الحكومة وفي التحرير الاقتصادي.[1]

*إضافة الى هذا فقد يتعلق سبيل التغلب على تحديات التجارة العربية البينية في الخدمات بكفاءة الدولة نفسها كمقدمة لخدمات محددة وكونها الهيئة النهائية التي تنشئ السياسة التنظيمية وتضمن تنفيذها.[2]

كما يوجد العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الدول العربية لتحقيق المزيد من التكامل الإقليمي في مجال تحرير التجارة البينية للخدمات، نورد منها الخطوات الرئيسية الآتية:[3]

-**مراجعة التشريعات لزيادة فاعلية القواعد والقوانين:** يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية، التي قد تعيق حركة الإصلاح والتحرير، إذ يمكن إقامة مشروع عربي مشترك لمراجعة القوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية، وفي هذا الإطار تتم مراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم القطاعات، بحيث يتم حذف القواعد غير الضرورية، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع كل قطاع من

القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية.

-**التوافق (أو التقارب) التشريعي:** قد تكون إحدى الخطوات الأكثر فعالية في التكامل الإقليمي تحقيق التوافق التشريعي والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل إلى التحرير، بل يمكن تحقيق هذا التوافق(التقارب) من خلال إزالة القيود غير التعريفية من جانب واحد (بعد ضمان مراجعة التشريعات) ومن خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل. وأخيرا عن طريق التوافق مع المعايير المتعلقة بالقواعد المحاسبية الدولية. ويمكن أن يغطي الاعتراف المتبادل في إطار الخدمات العديد من الممارسات، مثل الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بغرض الالتحاق

[1] وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره ص ص 336 337.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[3] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

بالتعليم العالي أو التدريب وذلك لتسهيل الأسلوب الثاني لتوريد الخدمة. ويمكن للدول العربية أن تبدأ بتبني مشروعات ذات طبيعة ثنائية أو إقليمية لتسهيل الاعتراف بالمؤهلات العلمية، مما سيؤثر بشكل إيجابي على تيسير الأسلوب الرابع لتوريد الخدمة في مجال خدمات الأعمال مثلا.

-**التعاون بين الأجهزة التنظيمية للخدمات:** إن ضمان التحرير الفعال على المستوى الإقليمي يتطلب أن يكون هناك تعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية في الدول العربية، إلا أن نوع التعاون والدرجة المثلى له بين الأجهزة التنظيمية الوطنية قد يختلف من قطاع إلى آخر، وهناك حاجة لإنشاء شبكة مؤسسية (Institutional Network)

بين الأجهزة التنظيمية الوطنية في الدول العربية لتسهيل انتشار أفضل الممارسات عن طريق تبادل بيانات ومعايير تقييم الأداء(Benchmarking)، ويساعد هذا النوع من التعاون بشكل غير مباشر على رفع مستوى التحرير الفعلي وتسهيل تقارب مستويات تطور القطاعات الخدمية في الدول العربية.

-**إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية:** تتضمن ملفات كاملة عن التجارة في الخدمات بين الدول العربية وربطها مع جمعية رجال الأعمال العرب وتجمعات رجال الأعمال في الدول العربية، فبالإضافة إلى إعداد الدراسات القطاعية في قطاعات الخدمات المختلفة التي تهدف إلى توفير الشفافية الكاملة لفرص النفاذ إلى الأسواق في مجال الخدمات.[1]

-**رسم الخطوط العريضة لقواعد المنشأ:** نظرا لإختلاف طبيعة الخدمات مقارنة مع السلع فإن قواعد المنشأ التي تطبق على السلع لا تصلح للتطبيق على الخدمات. فالخدمات عادة ما تقدم بوسائل مختلفة تؤثر بدور ما على قواعد المنشأ. ففي أسلوبي التوريد الأول والثاني من أساليب توريد الخدمات، لا تشكل قواعد المنشأ مشكلة كبيرة، حيث تقدم الخدمة من قبل الشريك التجاري ومع ذلك هناك حاجة للاتفاق على الخطوط العريضة، المتعلقة بقواعد المنشأ للأسلوبين الثالث والرابع من أساليب توريد الخدمات.[2]

[1] وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص 342.

[2] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

خلاصة الفصل:

مع إبرام الإتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والتي كان لها الأثر البالغ على تنشيط التجارة العربية البينية في قطاع الخدمات وزيادتها عكس التجارة في السلع، يمكن القول بأنه وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لتنمية تجارة الخدمات فإن هناك الكثير من المشاكل التي تعيقها وهي مشاكل نابعة من جهة عن طبيعة التجارة في الخدمات ومشاكل أخرى تعود إلى حداثة تنظيم التجارة الدولية في الخدمات بين الدول العربية.

لكن ومن ناحية أخرى يجعل الإلتزام بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية خلق فرص وإجراءات جديدة لمواجهة التحديات المفروضة على تحرير التجارة البينية العربية في قطاع الخدمات واتخاذ جملة من السياسات التي تهدف إلى تطوير قطاعات الخدمات العربية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

أصبحت التجارة في الخدمات ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، وباتت تقود الاقتصاد العالمي وتسهم بقوة في دفع عجلة التنمية، حيث أنها من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهدت اهتماما ملحوظا من مختلف الباحثين والهيئات الدولية نظرا لما تقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها.

وانطلاقا من هذا المنظور، سعت الدول العربية إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها، لما لها من دور فعال للدفع قدما ببرامج التكامل الاقتصادي العربي بصورة أكثر عمقا، حيث يتيح وجود اتفاق عربي لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، الفرصة لتواجد منصة دائمة للدول العربية لمناقشة سبل التعاون العربي لتعزيز القدرة التنافسية للتجارة في الخدمات ورفع معدلات التجارة البينية.

ولقد كان الهدف وراء هذه الدراسة الوقوف على واقع تحرير التجارة العربية البينية في قطاع الخدمات والتحديات التي تواجهها، وذلك بالاعتماد على مختلف البيانات والإحصائيات.

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج من شأنها تأكيد الفرضيات وتقديم بعض الإقتراحات كما يلي:

أولا: نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى عدة نتائج نذكر منها ما يلي:

-تعتبر تجارة الخدمات أنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي ينصرف إلى التجارة في كل شيء غير منظور أو غير ملموس، مقارنة بالتجارة في السلع، وتجارة الخدمات تجارة قائمة بذاتها تدر دخلا وفيرا على دول العالم، **وبالتالي الفرضية الأولى محققة،**

-إن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية من المرجح أن يكون له آثارا إيجابية أكثر من تحرير التجارة في السلع، وذلك لأن المكون الأكبر للسلع هو الخدمات، ونتيجة لهذا فإنه ينتج عن دعم تجارة الخدمات بين الدول العربية خدمات فعالة يمكنها أن تزيد من التجارة العربية البينية، **وبالتالي الفرضية الثانية محققة،**

-يتيح تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية فرصا أكبر لرفع معدلات التجارة البينية العربية، والعمل على تطوير طبيعة الأنشطة الخدمية مما يسمح لها بمواكبة عمق واتساع التطور في هذا القطاع، كما أن توسيع نطاق تجارة الخدمات العربية يعمل على تعزيز تكامل أسواق الخدمات فيها والذي من شأنه أن يساعد كثيرا في معالجة أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية المنفردة، **وبالتالي الفرضية الثالثة غير محققة.**

ثانيا: الإقتراحات:

في ضوء النتائج السابقة يمكننا صياغة بعض الإقتراحات:

1-زيادة الاهتمام بتشجيع تجارة الخدمات من قبل الدول العربية.

2-إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات في مجال تحرير التجارة في الخدمات.

3-ضرورة مساهمة الدول العربية في تعزيز الانفتاح التجاري بينها.

4-تشجيع المشروعات المشتركة بين الدول العربية خاصة في مجال الخدمات.

5-تطوير قدرات الدول العربية في مجال قطاع الخدمات استنادا إلى التجارب في الدول المتقدمة والاستفادة منها.

6-العمل على تجانس وتقارب السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية.

7العمل على إزالة الحواجز تدريجيا أمام التجارة العربية البينية حتى يتحقق اندماج اقتصادي عربي.

ثالثا: آفاق الدراسة:

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

- أثر قطاع الخدمات على الميزان التجاري.
- انعكاسات تجارة الخدمات على الاقتصاد العربي.
- دور تجارة الخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الانعكاسات التجارية لتحرير التجارة العربية البينية في الخدمات.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1- أيمن النحراوي، **لوجستيات التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2009.

2- بشير بودية وطارق قندوز، **أصول ومضامين تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2016.

3- خالد محمد سواعي، **التجارة الدولية-النظرية وتطبيقاتها-**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

4- رانيا محمود عبد العزيز، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدماتGATS** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

5- ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي، **التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي**، الطبعة الأولى، دار المناهج الأردن 2001

6- زاهر عبد الرحيم عاطف، **تسويق الخدمات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

7- زكريا عزام وآخرون، **مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2008.

8- سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات "الجاتس"**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر،2007.

9- سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية(الجاتس) في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر،2005.

10- عبد العزيز أو نبعة، **تسويق الخدمات المتخصصة-منهج تطبيقي-**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان2005.

11- عبد القادر فتحي لاشين، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS وعلاقتها بقطاع النقل البحري في الدول العربية**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005.

12- عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

13- علي توفيق الحاج وسمير حسين عودة، **تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان 2011.

14- كندة محمدية وأحمد غنيم، **القطاعات الخدمية وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية**، الجزء الأول، بيروت، لبنان 2011.

15- محمد صالح المؤذن، **مبادئ التسويق**، الطبعة الأولى، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2002.

16- محمد محمود مصطفى، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003.

17- محمود الصميدعي وردينة يوسف، **تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2010.

18- هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان 2008.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات:

أ-الأطروحات:

1/ منية خليفة، **أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على النشاط المصرفي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، دالي إبراهيم، جامعة الجزائر03 ،2011/2010.

2/ وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر(2009/1999)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2014/2012.

3/ يايسي إلياس، **الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

ب-المذكرات:

1/ بعلي حسن مبارك، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة(الجزائر) 2012/2011.

2/ بن قري سمير، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية-دراسة مقارنة لقطاع الاتصالات بين الجزائر ومصر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر)،2014/2013.

3/ فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية -حالة الجزائر**-مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة(الجزائر)، 2011/201.

4/ محمد حمو، **أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2009.

5/ محمود إبراهيم محمود الفياض، **تحرير تجارة الخدمات المالية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وواقع قطاع الخدمات في فلسطين**، رسالة ماجستير، فلسطين،2005.

ثالثا: المجلات:

1- أسامة ربيع أمين سليمان، **تقويم أثر انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية GATSعلى سوق التأمين السعودي**، مجلة الباحث، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة سلمان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 12 ،2013.

2- أسماء سلكه، **تحرير الخدمات المصرفة في إطار اتفاقية الجاتس**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، العدد02، 2012.

3- حسين الفحل، **الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد، المجلد23، العدد02، 2007.

4- عمر محمود أبو عيدة، **منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، المجلد 22، العدد 1، 2014،

5- نوال بن خالدي، زروقي وسيلة، **اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على اعمال البنوك: الدول العربية نموذجا**، مجلة أكاديميا، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان(الجزائر)، العدد الثاني 2014.

رابعا: التقارير:

1- أحمد فاروق غنيم، **قضايا اقتصادية 4/4**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة ،2007.

2-الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية **دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات**، الورقات الإحصائية، العدد 86، جنيف، سويسرا 2002

3- جامعة الدول العربية، **محضر توقيع دولة الامارات العربية المتحدة على "اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية"**، نسخة مطابقة للأصل، مصر،2019.

4- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، **آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات**، اتحاد الغرف العربي-دائرة البحوث الاقتصادية-جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2019.

5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الفصل الثاني عشر.

6- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، **التعاون العربي في مجال تجارة الخدمات**، الفصل الثاني عشر.

7- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2020، **التجارة الخارجية للدول العربية**، الفصل الثامن.

8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية**، الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت 2018.

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **اتجاهات التجارة الخارجية في العالم والدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، عدد مارس 2021 .

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التجارة العربية**، العدد01، 2020.

رابعا: مراجع الأنترنت:

1/ سامي مسالمة، **تحرير تجارة الخدمات يعزز القدرات التنافسية للدول العربية**، من الموقع الالكتروني:

www.alkhaleej.ae, تاريخ الاطلاع 2021/04/15 -17:39.

2/ مؤشرات التنمية، البنك الدولي، الموقع الالكتروني:http://data.albankaldowali.org/indicator، تاريخ الإطلاع:2021/05/11-10:23.

3/ محمد أمين، **تجارة الخدمات بين الدول العربية يعود بالكثير من الفوائد على اقتصاداتها**، عن الموقع الالكتروني:

www.addustour.com، تاريخ الإطلاع:2021/05/13-18:30.

4/ وكالة أنباء الامارات: عن الموقع الالكتروني www.al-ain.com تاريخ الإطلاع: 2021/05/10 /09:35.

5/ عن الموقع الالكتروني www.alitihad.ae، تاريخ الإطلاع 2021/05/10، 19:12.

6/ عن الموقع الالكتروني، www.kuna.net/kw، تاريخ الاطلاع 2021/05/13-18:09.

7/ عن الموقع الالكتروني،www.sotor.com ، تاريخ الإطلاع 2021/04/10 /16:25.

خامسا: الجرائد الرسمية:

1/ الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، المرسوم رقم 2021/27 الصادر سنة 2021.